الأمم المتحدة

A/CN.10/PV.369

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح

الجلسة **٣٦٩**

الاثنين ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة غيليان بيرد . . . . . (أستراليا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

افتتاح الدورة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أُعلن افتتاح الدورة التنظيمية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٨.

وقبل أن نتناول أول مواضيع اليوم، أود أن أرحب ترحيبا حارا، بالنيابة عن جميع أعضاء الهيئة، بالسيد توم ماركرام، المدير ونائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، الذي سيقدم الدعم الفني للهيئة. إن حضوره معنا هنا اليوم يؤكد أهمية هيئة نزع السلاح بشكل عام وارتفاع سقف توقعات الدول الأعضاء من هذه الدورة بصفة خاصة. وأود أن أستهل عملنا بطرح بعض الأفكار بشأن العمل الذي ينتظرنا من وجهة نظر الرئيس.

أولا، أشكر جميع الوفود على مرونتها وتعاونها أثناء مشاوراتنا غير الرسمية وأثناء الدورة التنظيمية التي سبقت الدورة الحالية. فقد وفر لنا الاعتماد المبكر لمشروع جدول الأعمال المؤقت، جميعنا، المزيد من الوضوح بشأن المواضيع التي ستُناقش في هذه الدورة، وبالتالي أفضل الطرق للإعداد لها. إن ثمة أهمية كبيرة لهذه السنة الأولى في دورة جديدة تستمر لفترة ثلاث سنوات. ولا يمكننا أن نأمل في تحقيق نتائج ناجحة في نهاية الدورة ما لم نبدأ بداية جيدة في هذا العام. ولحسن الحظ، فقد ذكّرتنا الجهود التي بذلها الجميع في الدورة الأخيرة بشكل النجاح في هيئة نزع السلاح وبالإرادة المطلوبة من جميع الوفود لتحقيق ذلك النجاح. فلنبذل قصارى جهدنا لاتباع نهج مماثل، إذ نبدأ الدورة الجديدة.

كما أن هذا الوقت مناسب للنظر في ماهية الدور الذي نريد لهيئة نزع السلاح أن تضطلع به في آلية نزع السلاح. فإذا كان للهيئة أن تتداول وتقدم توصيات يمكن النظر فيها في المكونات الأخرى لآلية نزع السلاح، فإن من نافلة القول أننا بحاجة إلى الخروج بنتائج تكون مصممة خصيصا لذلك الغرض. وقد وافق مؤتمر نزع السلاح، في تطور إيجابي في الأسبوع الماضي، على إنشاء خمسة أفرقة فرعية ستركز على مواضيع معينة وعين منسقين لها. وسيُعقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ فور اختتام

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

دورة السنوات الثلاث هذه لهيئة نزع السلاح. ويمكن أن تُعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح في عام ٢٠٢١ أو ٢٠٢٢ قبل أن تكون الدورة المقبلة لهيئة نزع السلاح قد أكملت عملها.

ويتعين على هيئة نزع السلاح ألا تعمل بمعزل عن هذه العمليات، ولا توجد نية لأن تفعل ذلك.

وبينما نُجري مداولاتنا هذا العام، يمكن بالتالي للوفود النظر في الكيفية التي يمكن بها أن تؤدي هذه الدورة لهيئة نزع السلاح دورا مفيدا في جميع العمليات التي ذكرتها للتو. وبصفتي الرئيس، أود بالتأكيد أن أشجع جميع الوفود على أن تضع ذلك في اعتبارها.

ويسرني للغاية أن أعطي الكلمة الآن للسيد توم ماركرام، المدير ونائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

السيد ماركرام: يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. وفي البداية، أود أن أهنئ السفيرة جيليان بيرد على انتخابها، وأؤكد لها تعاون الأمانة العامة ودعمها لها بشكل كامل.

قبل ستة أشهر فقط، حذر الأمين العام الجمعية العامة من تزايد الخطر النووي. وكان ما يقلقه في المقام الأول الخطاب العدواني وتصاعد التوترات في شبه الجزيرة الكورية، الأمر الذي كان يقود الوضع إلى حالة أزمة. وقد أقلقه أيضا ضعف الالتزام بتحديد الأسلحة الاستراتيجية في مناطق أخرى وما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

وبالإضافة إلى ذلك، شهدنا استخداما مستمرا للأسلحة الكيميائية مع الإفلات من العقاب في الجمهورية العربية السورية. وما برح استخدام الأسلحة الثقيلة والمتفجرات في المناطق المأهولة بالسكان يدمر حياة المدنيين والهياكل الأساسية التي يعتمدون عليها. ويؤدي التقدم السريع في مجال العلوم والتكنولوجيا إلى ظهور طرق ووسائل حربية جديدة، عواقبها المحتملة غير مرغوب فيها أو غير واضحة.

وفي ظل هذه الخلفية، أعلن الأمين العام عزمه على وضع جدول أعمال نزع السلاح مع التركيز الرئيسي على نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح. وما انفك مكتب شؤون نزع السلاح يسعى من أجل التوصل إلى نهج شامل لأصحاب المصلحة المتعددين في وضع تلك الخطة. ونعمل من أجل نشره في وقت لاحق من هذا الربيع.

ومنذ أيلول/سبتمبر، لم تجر أي تغييرات أساسية في الاتجاهات المترابطة التي تؤدي إلى تآكل فعالية تحديد الأسلحة وتؤثر سلبا على السلام والأمن الدوليين. غير أن بعض علامات التقدم الأخيرة تشير إلى الاتجاه الذي يمكن لهذه الهيئة أن تقدم فيه مساهمة فريدة وبناءة في الوقت الذي تبدأ فيه دورتها الجديدة.

ولقد كان الإعلان عن عقد اجتماع قمة في أيار/مايو بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة مشجعا للأمين العام. وفي هذا الصدد، يعد الالتزام المبلغ عنه من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنزع السلاح النووي في أعقاب المحادثات التي عقدت مؤخرا في الصين تطورا جديرا بالترحيب. ونأمل أن تصبح هذه التطورات الإيجابية بداية لعملية أطول من الحوار المخلص الذي يؤدي إلى استدامة السلام ونزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

وفي شباط/فبراير، أسدى الأمين العام التهنئة أيضا للاتحاد الروسي والولايات المتحدة على النجاح في خفض قواتهما النووية الاستراتيجية إلى المستويات المطلوبة بموجب معاهدة ستارت الجديدة. ولا يزال من الضروري أن تُتبع هذه الخطوة بقيادة وحوار مستدامين يؤديان إلى المزيد من التخفيضات والتقدم الذي لا رجعة فيه صوب نزع السلاح. وفي الوقت الذي يُعد فيه القلق العالمي إزاء الأسلحة النووية أعلى من أي وقت منذ

الحرب الباردة، تعد تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ولذلك، فمن المشجع أن نرى بعض العلامات الضئيلة وإن تكن مهمة لحياة جديدة تدب في هيئات الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح. إن قرار مؤتمر نزع السلاح بإنشاء هيئات فرعية يعد ابتكارا قيما. وسوف يُحكم على أهميته في نهاية المطاف بما إذا كان يؤدي إلى استئناف المفاوضات. لقد تمكنت هيئة نزع السلاح من جانبها حتى الآن من توطيد نجاح دورتها في العام الماضي بأن بدأت دورتها الجديدة باعتماد جدول الأعمال مبكرا، وهو يتضمن أول موضوع جديد تتناوله على مدى ١٨ سنة.

وفيما يتعلق بالمسائل الموضوعية قيد النظر في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ينبغي أن يدرك جميع من في هذه القاعة تماما الصعوبات والانقسامات. ولا يمكن للهيئة أن تأمل في تحقيق تقدم باعتبارها هيئة عالمية تقتضي منها ولايتها بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى توافق في الآراء، إلا إذا تجنبت إعادة النظر في نتائج العمليات الأخرى، وإعادة فتح المنازعات المستعصية على الحل.

إن أحد عوامل قوة هذه الهيئة تتمثل في عضويتها العالمية التي تكفل إجراء مناقشة شاملة يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة الرئيسيون. وتتمثل إحدى نقاط الانطلاق الممكنة للمداولات في أحدث حالة لتوافق الآراء بشأن مستقبل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وهي نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، التي أيدها ما يقرب من جميع الدول الممثلة في هذه القاعة. ومع أن الأمم المتحدة لم تعتمد هذه الوثيقة، فإن مضمون العديد من الإجراءات التي تتضمنها يعكس مبادئ وتطلعات عالمية. ولذا يمكن بالتالي أن تكون هناك قيمة لما تقوم به هيئة كهيئة نزع السلاح لاستكشاف السبل التي يمكن بها دعم تنفيذ تلك الأهداف.

ومن الدروس التي تعلمناها من العقود الماضية هو أنه عندما كانت مفاوضات نزع السلاح تمر بمرحلة مضنية، أفاد السعي من أجل تدابير إضافية لتحديد الأسلحة في بناء الثقة، وتخفيف حدة التوترات، وتهيئة بيئة تشجع على تحقيق التقدم في نهاية المطاف.

وفي المجال النووي، استُحدثت تلك التدابير الإضافية في المقام الأول، والتي تشكل الآن عناصر تقليدية في النهج التدريجي الحالي، لتكون بمثابة وسائل لوقف سباق التسلح، ولتعكس اتجاهه. إن مناقشة المسائل الأوسع نطاقا التي تؤثر على الأمن الاستراتيجي يمكن أن تساعد في التغلب على الجمود الحالي والحيلولة دون ظهور سباق تسلح جديد. وتشمل التدابير الإضافية التي يحتمل أن تكون جاهزة للاتفاق بشأنها الحد من المخاطر، والشفافية، والالتزام المتبادل بعدم الاستخدام.

إن أحد التدابير الإضافية المحددة لنزع السلاح، والذي ينبغي لهذه الهيئة أن تكون قادرة بشكل جلي على المساهمة فيه، هو الهدف المتمثل في الحفاظ على الفضاء الخارجي باعتباره مجالا خاليا من النزاع. وهناك العديد من الاتجاهات الحديثة التي تؤثر على أمن واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي. وتشمل الزيادة الكبيرة في عدد وتنوع الجهات الفاعلة العاملة في الفضاء الخارجي، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص؛ وانتشار الحطام الفضائي الخطر؛ والاعتماد المتزايد على الفضاء الخارجي في القطاعات المدنية والحكومية والعسكرية؛ واستمرار تطوير ونشر القذائف الأرضية القادرة على العمل كأسلحة مضادة للسواتل؛ والاستمرار في تطوير التكنولوجيات والمفاهيم التي يحتمل تطبيقها في النظم الفضائية المضادة.

وما دام البعض يواصل النظر إلى الفضاء الخارجي باعتباره مجالا محتملا للقتال الحربي، فسنواجه خطرا متزايد للتسليح

والنزاع، ويمكننا التأكد من أن أي نزاع من هذا القبيل ستكون له عواقب مدمرة. ولحسن الحظ، أنه بالرغم من التوترات الجغرافية السياسية والاستراتيجية، لا تزال هناك أرضية مشتركة بين الدول الرئيسية المرتادة للفضاء وغيرها من الجهات الفاعلة في الفضاء بشأن سبل إحراز تقدم في عدد من المجالات.

ومن هذه المجالات تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة. فهذه التدابير يمكن أن تسهم في الحد من التهديدات بالتخفيف من سوء الفهم وذلك بتوضيح أوجه عدم التيقن بشأن النوايا والقدرات. ويمكن أيضا أن تكون بمثابة أساس لنُهج يمكن التحقق منها لتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي، ثم وضع صكوك ملزمة قانونا.

وبالنظر إلى أن استخدام الفضاء الخارجي والوصول إليه، أمر يؤثر على جميع البلدان، فمن الضروري النظر إلى تدابير بناء الثقة بطريقة شاملة. ولذا فإن مداولات اللجنة بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي تعد فرصة للدول الأعضاء لإجراء استعراض، والمساعدة على تطبيق التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي لعام ٢٠١٣ (انظر A/68/189).

وأود أن أختتم بالملاحظات التي أبداها الأمين العام في خطابه أمام مؤتمر نزع السلاح هذا العام:

> ”إن نزع السلاح وتحديد الأسلحة مشاريع معقدة تشمل العديد من الخطوات الصغيرة. ويؤثر كل منها فيها جميعا. وكل هجوم بالغاز، وكل تجربة نووية، تقودنا إلى مزيد من الخطر. ولا يمكننا التفكير في زيادة إضعاف الإطار العالمي لنزع السلاح. وفي الواقع، يجب أن نعكس مسار ذلك على وجه السرعة.“

وكما هو الحال مع زملائنا في جنيف، فإن لدى الأعضاء أفضل انطلاقة نشهدها منذ سنوات عديدة. وآمل أن نغتنم الفرصة بحكمة. وأتمنى لهم جميعاً كل الخير من أجل اختتام هذه الدورة بنجاح.

الرئيس: أود باسم اللجنة، أن أشكر السيد ماركرام على بيانه المدروس والبناء جدا. لقد قدم لنا بعض الأفكار المفيدة جدا وقدم اقتراحات للهيئة والأفرقة العاملة، في الوقت الذي نبدأ فيه دورة السنوات الثلاث هذه.

تنظيم الأعمال

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): يذكر الأعضاء أن الهيئة اعتمدت، في دورتها التنظيمية المعقودة في ٢١ شباط/فبراير، جدول الأعمال المؤقت للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٨ وللفترة المتبقية من دورة السنوات الثلاث، على النحو الوارد في الوثيقة A/CN.10/L.80/Rev.1.

انتخاب أعضاء المكتب الآخرين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): تشرع الهيئة الآن في تناول البند ٣ من جدول الأعمال، الذي يتعلق بتنظيم الأعمال، بما في ذلك انتخاب أعضاء المكتب.

وكما يذكر الأعضاء، ما زال يتعين على الهيئة أن تنتخب ثلاثة نواب للرئيس، نائب واحد من كل واحدة من المجموعات الإقليمية التالية: مجموعة دول أوروبا الشرقية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وقد أُبلغت بأن المشاورات بشأن المرشحين المحتملين لمناصب نواب الرئيس لا تزال جارية داخل تلك المجموعات. ولذلك، سنتناول انتخاب نواب الرئيس في مرحلة لاحقة.

وأفهم أن هناك اتفاقا عاما بشأن ترشيحات رئيسي الفريقين العاملين اللذين رشحهما الرئيس في الرسالة المؤرخة ١

آذار/مارس. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الهيئة ترغب في أن تنتخب بالتزكية السيدة ديدري ميلز، الوزيرة المفوضة ونائبة الممثل الدائم لجامايكا، رئيسة للفريق العامل الأول، والسفير جيرون كورمان، نائب الممثل الدائم بلجيكا، رئيسا للفريق العامل الثاني.

تقرر ذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن الهيئة وأعضاء المكتب، أود أن أهنئ بحرارة رئيسي الفريقين العاملين المنتخبين حديثا، وأن أتمنى لهما كل النجاح في أداء مهامهما. وأنا على يقين من أنهما سيسهمان إسهاما هاما في تيسير أعمال الهيئة لهذا العام.

أود الآن أن أوجه انتباه الأعضاء إلى جدول الجلسات على النحو الوارد في الوثيقة A/C.10/2018/CRP.1 التي عممتها الأمانة العامة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أوجه الانتباه إلى المسائل المتعلقة بكفاءة استخدام الهيئة لخدمات المؤتمرات. ووفقا للقرار ٩/٧٠، فإن الهيئات الحكومية الدولية، مثل هيئة نزع السلاح، مكلفة بتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد خدمات المؤتمرات. وبلغ متوسط معامل الاستخدام للهيئة طوال السنوات العشر الماضية ٦٧ في المائة، وهي نسبة تقل عن النسبة المرجعية التي تبلغ ٨٠ في المئة. والخبر السار هو أن معامل الاستخدام قد شهد تحسنا مطردا في السنوات الأخيرة. وبلغ المعامل ٧٩ في المائة في العام الماضي، وهو أقرب بكثير من النسبة المرجعية البالغة ٨٠ في المائة. وآمل أن ينضم الأعضاء إلي في الإعراب عن التزامنا ببذل قصارى جهدنا لضمان أن تحسن الهيئة استخدامها لموارد خدمات المؤتمرات وتزيد كفاءته. ويشمل ذلك، في جملة أمور، بدء الجلسات ورفعها في الوقت المحدد، والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من كل الوقت المخصص لجلساتنا.

هل لي أن أعتبر أن الهيئة ترغب في أن تحيط علما بجدول الجلسات، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.10/2018/CRP.1؟

تقرر ذلك.

مناقشة عامة

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): تبدأ الهيئة الآن التبادل العام للآراء استنادا إلى قائمة المتكلمين المدرجة للمناقشة العامة من خلال البوابة الإلكترونية للوفود. وأود أن أحث الوفود التي لم تُدرِج أسماءها في القائمة بعد على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن، إذ إننا نعتزم اختتام المناقشة العامة غدا الساعة ١٣/٠٠. وستُعقد جلستان اليوم وجلسة في صباح غد.

وبغية تحسين استغلال الوقت المتاح لنا خلال التبادل العام للآراء، أقترح أن نبقي على ممارسة استخدام قائمة المتكلمين المتجددة، وهي مفتوحة حاليا لجميع الوفود التي ترغب في أخذ الكلمة. وأود أيضا أن أذكر جميع الوفود المسجلة بالفعل في القائمة بأن تضع في الاعتبار أن القائمة المتجددة تعني أنه ينبغي الاستعداد للإدلاء ببيانها في أي وقت، ربما في وقت أبكر عما كان مقررا في الأصل.

كما أود أن أُذكر الوفود بأننا سنتبع الشكل المعتمد لمدة البيانات، وهو ١٥ دقيقة بالنسبة للوفود التي تتكلم باسم مجموعات، و ١٠ دقائق للوفود التي تدلي ببيانات بصفتها الوطنية. وأود أن أناشد جميع الوفود الالتزام بهذه الحدود الزمنية لضمان تمكن جميع الوفود التي ترغب في التكلم من ذلك.

السيد سوميرات (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

أولا، أود أن أهنئكم، سيدتي، على انتخابكم رئيسة لهذه الدورة الموضوعية، وأن أهنئ نواب الرئيس ورئيسي الفريقين العاملين على توليهم مهامهم. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسيدة غابرييلا مارتينيك، سفيرة الأرجنتين، التي ترأست الهيئة

في عام ٢٠١٦، وأعضاء المكتب السابقين، وكذلك رئيسي الفريقين العاملين السابقين، ممثلي فنزويلا وبلغاريا، على جهودهم في الدورة الموضوعية للعام الماضي. وتؤكد حركة عدم الانحياز للرئيسة تعاونها الكامل في ما تأمل أن تكون دورة مثمرة تسفر عن نتائج إيجابية. وتؤكد الحركة على موقفها الثابت بشأن الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن تصميمها على تعزيز تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للتفاوض في تلك المجالات. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة مجدد على أهمية ومحورية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بعضويتها العالمية، بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، التي تنظر في مسائل محددة لنزع السلاح وتقدم توصيات محددة إلى الجمعية العامة.

وقد ساهمت الهيئة في الماضي في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة عن طريق اعتماد ١٧ من المبادئ التوجيهية والتوصيات والإعلانات. وترحب الحركة باعتماد توصية الفريق العامل الثاني لهيئة نزع السلاح، المعنونة ”تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية“، بتوافق الآراء. وتهيب حركة عدم الانحياز بجميع الدول الأعضاء التوصل إلى توافق في فريق الهيئة العامل المعني بالتوصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وتشدد الحركة على الحاجة الملحة إلى تحقيق نتائج ملموسة في الدورة الحالية للهيئة. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على إبداء الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين. والحركة مستعدة للتعاون بصورة نشطة وبناءة مع جميع الأطراف بغية التوصل إلى اتفاق على توصيات موضوعية بشأن البنود المدرجة في جدول أعمال الهيئة.

وتكرر حركة عدم الانحياز الإعراب عن بالغ قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي والتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونحثها على إزالة ترساناتها النووية بالكامل، وفقا للالتزامات القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي تم التعهد بها خلال مؤتمرات استعراض المعاهدة، والتعهد القاطع المتفق عليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، والذي أعيد التأكيد عليه في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وتؤكد حركة عدم الانحياز استمرار صلاحية هذه الالتزامات والتعهدات إلى أن يتم الوفاء بها.

وتؤكد الحركة أن إحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين من جميع جوانبهما أمر أساسي لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، تؤكد الحركة ضرورة عدم جعل نزع السلاح النووي، بوصفه أعلى الأولويات التي حددتها الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة وباعتباره التزاما قانونيا متعدد الأطراف، مشروطا بتدابير بناء الثقة أو أي جهود في مجال عدم الانتشار النووي أو الاستقرار الاستراتيجي.

وتشدد الحركة على أن قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨ وأحدث قرارتها ٧١/٧١، المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“، يوفر خريطة طريق محددة لتحقيق هدف نزع السلاح النووي من خلال التعجيل ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل التبكير بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

تشدد حركة عدم الانحياز على أهمية زيادة الوعي العام بالخطر الذي تشكّله على البشرية الأسلحة النووية وضرورة القضاء عليها قضاء مبرما، بما في ذلك من خلال الاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

تؤكد الحركة أهمية مراعاة الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية، وفي تعزيز هدف نزع السلاح النووي. وتعرب الحركة عن بالغ قلقها حيال الموت والدمار الفوريين والعشوائيين والشاملين اللذين يتسبب بهما أي تفجير للأسلحة النووية وآثاره الكارثية الطويلة الأجل على صحة الإنسان والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، مما يهدد حياة الأجيال الحالية والمقبلة. في ذلك السياق، نؤكد من جديد ضرورة امتثال جميع الدول وفي كل الأوقات لأحكام القانون الدولي الواجبة التطبيق، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. وفي ذلك الصدد، تذكر حركة عدم الانحياز بفتوى محكمة العدل الدولية، المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ (A/51/218، المرفق)، وتؤيد إجراء مناقشات موضوعية بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية.

وتؤكد الحركة مجددا الضرورة الملحة لإبرام صك عالمي غير مشروط وغير تمييزي وملزم قانونا لكي يوفر الضمان الفعال لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف كان، على سبيل الأولوية القصوى، ريثما تتحقق الإزالة التامة للأسلحة النووية، التي تظل الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

وتشدد الحركة على أن جميع الأنشطة والخطط المتعلقة بتحسين الأسلحة النووية القائمة، أو تطوير أنواع جديدة منها، تتعارض مع الهدف المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي كالتزام قانوني متعدد الأطراف، فضلا عن الالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد. وتؤكد الحركة من جديد أهمية تطبيق الدول الحائزة للأسلحة النووية لمبادئ الشفافية واللارجعة والتحقق الدولي فيما يخص جميع التدابير المتعلقة بالوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المترتبة عليها في مجال نزع السلاح النووي.

تؤكد الحركة مجددا الحق غير القابل للتصرف لكل دولة في تطوير الأبحاث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها، بما في ذلك الحق السيادي في تطوير دورة الوقود النووي على الصعيد الوطني بشكل كامل، للأغراض السلمية من دون تمييز، والمشاركة قدر الإمكان في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

تشدد الحركة مرة أخرى على أنه من الأفضل معالجة الشواغل المتعلقة بالانتشار النووي، من خلال إبرام اتفاقات عالمية متعددة الأطراف وشاملة وغير تمييزية يجري التفاوض عليها. وينبغي أن تكون ترتيبات مراقبة عدم الانتشار، شفافة ومفتوحة أمام مشاركة جميع الدول، وينبغي ألا تفرض قيودا على الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا المستخدمة للأغراض السلمية التي تحتاجها البلدان النامية.

وتشدد الحركة على ضرورة حسم المسائل المتعلقة بالانتشار بالوسائل السياسية والدبلوماسية. وينبغي أن تندرج التدابير والمبادرات المتخذة في هذا الصدد في إطار القانون الدولي، ويتعين أن تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وتشعر دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالأسف لفشل المؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة عدم الانتشار في التوصل إلى توافق في الآراء على وثيقة ختامية قطعية، على الرغم من الجهود التي بذلتها وفود بلدان حركة عدم الانحياز. وينبغي أن يكون ذلك الفشل بمثابة عنصر حفاز على العمل بشكل أكثر جدية نحو تحقيق نزع السلاح النووي، وهو الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تشدد على أهمية الوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، التي

تم التعهد بها في المؤتمرات الاستعراضية التي انعقدت في الأعوام ١٩٩٥، و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

وتؤكد الدول الأعضاء في الحركة والأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أيضا، ضرورة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط الذي يشكل جزءا أساسيا ولا يتجزأ من حزمة المقررات التي تم التوصل إليها بدون تصويت، وأتاحت تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥، بدون المزيد من التأخير، وتؤكد بأن هذا القرار لا يزال ساري المفعول إلى أن تتحقق أهدافه.

تعرب الدول الأطراف في المعاهدة عن خيبة أملها العميق لعدم عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والذي كان من المقرر انعقاده خلال عام ٢٠١٢، على الرغم من قرار المؤتمر الاستعراضي المتخذ بتوافق الآراء في عام ٢٠١٠. إن ذلك يتعارض مع نص وروح القرار ١٩٩٥ وينتهك الاتفاق الجماعي الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠١٠. وتؤكد الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن الالتزامات والتعهدات المتعلقة بالمنطقة، على النحو الوارد في القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ وخطة عمل عام ٢٠١٠، لا تزال سارية المفعول إلى أن يتم تنفيذها. وترفض بشدة العوائق المزعومة التي تذرع بها الذين دعوا إلى عقد المؤتمر، لعدم عقده في الموعد المحدد. وفي ذلك السياق، تأسف الدول الأطراف في المعاهدة، لكون إسرائيل الطرف الوحيد في الشرق الأوسط الذي رفض المشاركة في المؤتمر على النحو المطلوب في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وتحض الدول الأعضاء في الحركة الأطراف في المعاهدة على التنفيذ الكامل والفوري لقرار عام ١٩٩٥ وخطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط، بغية تجنب أي انعكاسات سلبية على فعالية ومصداقية المعاهدة، وعملية استعراضها عام ٢٠١٥، ونزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار برمته.

وفي ذلك الصدد، تذكّر حركة عدم الانحياز بما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز، والمعقود في جزيرة مارغاريتا، بجمهورية فنزويلا البوليفارية عام ٢٠١٦، والتي نصت على أنه بينما يدعم رؤساء الدول والحكومات، بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فقد دعوا أيضا جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات عاجلة وعملية لإنشاء هذه المنطقة، وريثما يتم إنشائها، طالبوا إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم يعلن عن عزمه على القيام بذلك، بالتخلي عن حيازة الأسلحة النووية، والانضمام إلى المعاهدة من دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير، وإخضاع جميع مرافقها النووية إلى الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والقيام بأنشطتها المتعلقة بالمجال النووي وفقا لنظام عدم الانتشار. وقد أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء حيازة إسرائيل لقدرة نووية مما يشكل تهديدا خطيرا ومتواصلا لأمن الدول المجاورة وغيرها من الدول، وأدانوا استمرار إسرائيل في تطوير وتكديس الترسانات النووية. وتطالب الحركة أيضا بالحظر الشامل والكامل على نقل جميع المعدات، والمعلومات، والمواد، والمرافق، والموارد، والأجهزة ذات الصلة بالأسلحة النووية، إلى إسرائيل أو تقديم المساعدة لإسرائيل في المجالات العلمية أو التكنولوجية ذات الصلة بالأسلحة النووية.

وتشدد حركة عدم الانحياز على الحاجة إلى إرادة سياسية قوية وحقيقية لدعم آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وبخاصة خلال المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح، الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح. وتكرر الحركة دعوتها إلى مؤتمر نزع السلاح بالإسراع في الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل، من دون مزيد من التأخير، من أجل

التغلب على حالة الجمود التي اعترته منذ زمن، لكي يبدأ عمله الموضوعي. وفي ذلك الصدد، تدعو الحركة إلى التعجيل ببدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على تدابير فعالة لنزع السلاح النووي بغية التوصل إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يشمل بوجه خاص التفاوض بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية؛

لا تزال حركة عدم الانحياز تشعر بقلق بالغ إزاء العواقب الأمنية السلبية جراء نشر منظومات القذائف الدفاعية الاستراتيجية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى سباق التسلح ويفضي إلى زيادة في تطوير منظومات القذائف المتقدمة وزيادة في عدد الأسلحة النووية.

وتدرك حركة عدم الانحياز المصلحة المشتركة للبشرية جمعاء والحقوق السيادية وغير القابلة للتصرف لجميع الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصراً، وتؤكد مجددا موقفها في معارضة ورفض أي تصرف ينكر أو ينتهك الفضاء الخارجي، وتشدد على أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك فرض حظر على نشر أو استخدام الأسلحة فيه، سيجنبنا خطراً جسيماً على السلم والأمن الدوليين.

كما تشدد الحركة على الأهمية القصوى للامتثال الصارم لأحكام الاتفاقات القائمة حالياً بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح ذات الصلة بالفضاء الخارجي، بما فيها الاتفاقات الثنائية، ولأحكام النظام القانوني المعمول به فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي.

تؤكد الحركة مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى بدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح بشأن، في جملة أمور، منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مع الإحاطة علما بالمبادرة المشتركة بين روسيا والصين المتعلقة بتقديم م مشروع معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي عرض في مؤتمر نزع السلاح في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ و عام ٢٠١٤. تلاحظ الحركة أن هذه المبادرة هي إسهام موضوعي في أعمال المؤتمر وأساس متين لإجراء مزيد من المناقشات التي تفضي إلى اعتماد صك دولي ملزم قانونا.

وفي هذا السياق، تلاحظ الحركة اتخاذ القرار ٢٧/٧٢، بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي من أجل ضمان استخدامه السلمي حصرا. كما ترحب الحركة باتخاذ القرار ٢٥٠/٧٢، بشأن تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي يدعو إلى إنشاء فريق خبراء حكوميين تابع للأمم المتحدة من أجل النظر في تقديم توصيات بشأن العناصر الموضوعية لوضع صك دولي ملزم قانونا معني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك، في جملة أمور، بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. كما تحث الحركة جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي لها قدرات كبيرة في ميدان الفضاء، على الإسهام بنشاط في بلوغ هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، باعتبار ذلك شرطا أساسياً لتعزيز التعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. تدعو الحركة إلى تشجيع وتعزيز التعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

ختاماً، تؤكد الحركة مجدداً دعمها الكامل لعمل هيئة نزع السلاح، الذي ينبغي دعمه عبر تنشيط الإرادة السياسية بغية تحقيق نتائج ملموسة لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار عالمياً.

السيد إتوبيجي (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. تهنئكم المجموعة، سيدتي الرئيسة، على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة لهيئة نزع السلاح. كما نغتنم هذه الفرصة لتهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، والإعراب عن تقديرنا لسلفكم، معالي السيدة

غابرييلا مارتينيك، ممثلة الأرجنتين، على عملها الدؤوب كرئيس للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٧. ترحب المجموعة بتعيين رئيسي الفريقين العاملين، وتتطلع إلى العمل معهما في هذه الدورة. كما تعرب المجموعة عن تقديرها لنائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على ملاحظاته.

تؤيد المجموعة الأفريقية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم بلدان حركة بلدان عدم الانحياز.

تلتزم المجموعة الأفريقية بمبدأ صلاحية الدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وتشدد المجموعة على أن أفضل السبل لمعالجة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار هي من خلال مفاوضات متعددة الأطراف ت تتجسد في إبرام اتفاقات عالمية شاملة غير تمييزية.

ولا تزال المجموعة تشدد على أهمية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومركزيتها بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. تعتقد المجموعة أنه على الرغم من بعض التحديات، تسهم هيئة نزع السلاح بشكل إيجابي في المداولات بشأن نزع السلاح. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة باختتام الأعمال التي تنطوي على اعتماد التوصيات بتوافق الآراء بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية خلال دورة الهيئة لعام ٢٠١٧، وتعرب عن أسفها لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح النووي. في هذا الصدد، نتطلع إلى نجاح المداولات بشأن بنود جدول الأعمال المقرر إجراؤها في هذه الدورة الجديدة.

تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، وتؤكد من جديد أن أي نظرية تبرر استخدامها أو التهديد باستخدامها هو أمر غير مقبول وغير مبرر. كما أن الجماعة تذكر بفتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦، التي تؤكد على أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ومن هذا المنطلق، ترحب المجموعة الأفريقية بالاعتماد التاريخي للمَعلَم المتمثل في معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. تؤكد المجموعة الأفريقية أن المعاهدة لن تقوّض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل ستكمل وتعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية مع كون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أساسا لها، بما في ذلك من أجل الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذا تحث المجموعة جميع الدول على تأييد المعاهدة حظر الأسلحة النووية بالتوقيع والتصديق عليها في وقت مبكر. وفي ضوء ذلك، يرحب الفريق بمنح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧ إلى الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية على إسهامها في إبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية والقضاء على الأسلحة النووية.

تشدد المجموعة الأفريقية على الحاجة الملحة إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وضمان التوازن الشامل والامتثال العالمي لكل ركيزة من ركائزها الثلاث. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة من جديد الحق الثابت للدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز، عملا بالمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. تلاحظ المجموعة أنه، في ٢٣ نيسان/أبريل، ستبدأ أعمال الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. ويؤمل أن تكون الاجتماعات بمثابة فرصة لتعزيز المعاهدة بتوطيد حقيقي لركائزها الثلاث. ولا تزال المجموعة ملتزمة بتعزيز أهداف المعاهدة العامة وتدعو الدول الأطراف الأخرى، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح، وبتعهداتها الثابتة صوب تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. لقد أدى عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ تلك التعهدات

الرسمية إلى زيادة الانقسام بين الدول الأطراف في المعاهدة، وذلك أمر يلزم تصحيحه خلال عملية الاستعراض من أجل استعادة الثقة فيما بين الدول الأطراف. تعرب المجموعة عن أسفها لعدم تمكن المؤتمر الاستعراضي التاسع الذي عقد في ٢٠١٥ من تحقيق توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية بسبب القرار المخيب للآمال الذي اتخذته ثلاث دول أطراف في المعاهدة.

وتواصل المجموعة التأكيد على أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو تدبير مهم لتحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولذلك، تود المجموعة أن تؤكد مرة أخرى على موقف أفريقيا الذي تعتز به بوصفها أصبحت منطقة خالية من الأسلحة النووية، ببدء نفاذ معاهدة بليندابا في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩. تغتنم المجموعة هذه الفرصة لدعوة جميع الدول الأعضاء إلى دعم الجهود لتكرار هذا التدبير في بقية أنحاء العالم حيث لا يزال يتعين اتخاذ هذه الإجراءات، ولا سيما في الشرق الأوسط.

وتدعم المجموعة بشكل كامل الدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتواصل الإعراب عن استيائها الشديد إزاء عدم تنفيذ التعهدات والالتزامات المتفق عليها في قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط وخطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتعرب المجموعة عن خيبة أملها الكبيرة لأن مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي كان مقرراً عقده في عام ٢٠١٢، لم ينعقد بعد. وفي هذا الصدد، فإن الالتزامات والواجبات المنصوص عليها في قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، الذي لا يزال جزءا لا يتجزأ من العناصر والأسس التي تم التوصل استنادا إليها إلى التوافق في الآراء بشأن التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة في عام ١٩٩٥، فضلا عن الأهداف ذات الصلة من خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، تبقى سارية لحين إنشاء هذه المنطقة.

وتود المجموعة الأفريقية أن تبرز هدف القرار ٧١/٧١، بعنوان ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“، بوصفه جزءا لا يتجزأ من الهدف العام المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وتدعو إلى تنفيذه تنفيذا فعالا. وتتطلع المجموعة إلى المؤتمر الدولي الرفيع المستوى وتعتقد أنه سيكون بمثابة فرصة للجمعية العامة كي تقدم توصيات ملموسة، وكذلك لتكثيف الجهود الدولية الرامية إلى ضمان عالم خال من الأسلحة النووية.

وترحب المجموعة بعقد الاجتماع الوزاري التاسع لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وتسلط الضوء على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى ذلك الصك، مع مراعاة المسؤوليات الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية في ذلك الصدد، وتشجيع الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير لضمان دخولها حيز النفاذ.

وتؤكد المجموعة الأفريقية مجددا على أهمية مؤتمر نزع السلاح، لا بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بمسائل نزع السلاح فحسب، لكن أيضا لأنه الهيئة التي ينبغي أن تعمل على إنهاء الجمود في مفاوضات نزع السلاح النووي. وتكرر المجموعة التأكيد على الحاجة الملحة إلى أن يتفق مؤتمر نزع السلاح على برنامج عمل شامل ومتوازن، وأن يعمل نحو تحقيق الهدف المحدد في المفاوضات.

وتؤكد المجموعة الأفريقية على الحاجة الملحة لإخلاء كوكبنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، من الأسلحة النووية لأن

وجودها يشكل تهديدا وجوديا للسلام العالمي ولبقاء الجنس البشري في المستقبل. ولتحقيق تلك الغاية، تشدد المجموعة على أنه يجب استكشاف الفضاء الخارجي كإرث مشترك للبشرية جمعاء، واستخدامه للأغراض السلمية وحدها ولفائدة جميع الدول، بصرف النظر عن تطورها الاجتماعي أو الاقتصادي أو العلمي. وتشدد المجموعة على أهمية الإطار القانوني الدولي الذي يتيح استكشاف الفضاء الخارجي على قدم المساواة استنادا إلى مبادئ عدم الاستئثار والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي وفقا لمعاهدات الأمم المتحدة الخمس التي تنظم أنشطة الفضاء، لا سيما معاهدة عام ١٩٦٧ للمبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. وفي ذلك الصدد، تؤكد المجموعة أن توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي لا تزال تمثل إسهاما هاما في الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

وترحب المجموعة باعتماد السياسة والاستراتيجية الأفريقيتين بشأن الفضاء في عام ٢٠١٦، وتعتبر ذلك إطارا سياسيا هاما لتحقيق برنامج أفريقي للفضاء الخارجي، على النحو المتوخى في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وفي ذلك الصدد، تكرر المجموعة التأكيد على أن الإمكانيات الهائلة للتكنولوجيا والتطبيقات الفضائية ينبغي أن تعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء، على قدم المساواة، بصرف النظر عن مستوى التنمية الاجتماعية الاقتصادية أو العلمية بها، وتدعو الأمم المتحدة إلى تعزيز المساواة وعدم التمييز في الوصول إلى الفضاء الخارجي لجميع الدول.

إن انتشار الحطام الفضائي لا يزال يشكل مصدر قلق كبير للمجموعة الأفريقية بالنظر إلى آثاره على مستقبل استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه. ولذلك، فإن التخفيف من آثار الحطام الفضائي والحد منه من بين أولويات عمل الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد يجب التصدي للتحديات المتصلة بالأنشطة الفضائية، وخصوصا الحطام الفضائي على نحو لا يمس بتطوير القدرات الفضائية للبلدان النامية.

وتواصل المجموعة الأفريقية تسليط الضوء على الجهود التي يبذلها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في سياق إسهامه في مسائل نزع السلاح، وفي تقديم المساعدة اللازمة للدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية في تنفيذ المبادرات المتعلقة بنزع السلاح والسلام والأمن. وتود المجموعة أن تؤكد على ضرورة مواصلة تعزيز جميع مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح لتمكينها من الاضطلاع بكامل ولايتها في هذا الصدد.

ختاما، تكرر المجموعة الأفريقية التأكيد على الأهمية البالغة للإرادة السياسية والالتزام بالشفافية، بما في ذلك مبادئ التحقق واللارجعة في معالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدوليين. وتناشد المجموعة مواصلة الحوار الهادف إذ نبدأ المداولات بشأن المسائل الرئيسية، وتتطلع إلى الاقتراحات الملموسة والتوصل إلى توافق في الآراء يفضي إلى تحقيق السلام والأمن للجميع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يتم الإدلاء بها في سياق الصفة الوطنية تقتصر على ١٠ دقائق.

السيدة دومينغيث ألباريث (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): نهنئكم، سيدتي، على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح، ونتمنى لكم كل النجاح في بداية هذه الدورة الجديدة. ويسرنا مرة أخرى أن تتولى امرأة منصب الرئاسة لتوجيه أعمال الهيئة. وإضافة إلى ذلك، نرحب بأعضاء المكتب ونجدد التأكيد على التزامنا الراسخ بالمساهمة الفاعلة والبناءة في نتائج المداولات.

إن شيلي كانت وما زالت مناصرا قويا وداعيا إلى نزع السلاح العام والكامل، وشجعت دائما على النقاش المتعدد

الأطراف واسع النطاق والشفاف والديمقراطي. كما يلتزم بلدي التزاما راسخا بمبدأ عدم قابلية الأمن الدولي للتجزئة. وفي ذلك السياق، نؤكد مجددا على أهمية هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة داخل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، التي تمكننا من إجراء مناقشات بشأن المسائل ذات الأولوية بهدف تقديم توصيات موضوعية.

وبالنسبة لشيلي، فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، فإن نزع السلاح النووي يشكل أكثر الأعمال المعروضة علينا إلحاحا بسبب ما تنطوي عليه من إمكانية لا مثيل لها لإحداث الدمار. وبناء على ذلك، فإن إدراج نزع السلاح النووي في مداولات هذا المحفل أمر حيوي، وكنا نود التوصل إلى اتفاق بشأن نهج أكثر تحديدا لمعالجة هذه المسألة.

وتؤمن شيلي أن التعايش في عالم خال من الأسلحة النووية أمر ممكن وأن صون السلام والأمن الدوليين دون اللجوء إلى الردع النووي – إضافة إلى أنه ضرورة أخلاقية – فهو هدف يمكن تحقيقه تمشيا مع النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان، وهو ما يشكل ضرورة ملحة في بيئة دولية كالتي نعيش فيها والتي تواجه مؤخرا تهديدات متصلة بأسلحة الدمار الشامل في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وقد أثبتت شيلي مرة أخرى التزامها في ٢٠ أيلول/سبتمبر، بالتوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وهذه الأسلحة هي الفئة الأخيرة من فئات أسلحة الدمار الشامل غير المُحظورة صراحة بموجب صك ملزم قانونا. وتتيح المعاهدة مسارا مؤقتا للمضي قدما في هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد كوكب خال من الأسلحة النووية، وبالتالي، تعزيز واستكمال الهيكل القانوني الحالي في الميدان.

وتسلم شيلي بأهمية إدماج موضوع تدابير الشفافية وبناء الثقة في عملنا بشأن أنشطة الفضاء الخارجي. كما أن لنا مصلحة مشتركة في تعزيز وتوسيع نطاق استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية حصرا ولصالح البشرية جمعاء، بصرف النظر عن مستوى نموها الاجتماعي أو الاقتصادي أو العلمي. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي إنشاء هيئة نزع السلاح مؤخرا لهيئة فرعية مخصصة تحديدا لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، كما نؤيد فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بالقرار ٧٢/٢٥٠. ونأمل بإخلاص أن تسفر آليات الحوار تلك عن نتائج ملموسة في هذا المجال، وهي ما يوليها بلدي أهمية كبيرة.

وترى شيلي أنتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، التي ستكون موضوع مداولاتنا،ينبغي أن تكمل جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق التطورات التنظيمية الضرورية في الفضاء الخارجي، بما في ذلك وضع صك ملزم قانونا لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وعلى الرغم من تمكن هيئة نزع السلاح من تقديم التوصيات في دورتها الأخيرة، بعد سنوات عديدة من الجمود، فإنها لم تنج من الأزمة الأوسع نطاقا التي تواجه آلية نزع السلاح، التي بعملها في إطار أشد التفسيرات مغالاة لقاعدة توافق الآراء، حرفت معنى هذه الأداة ونطاقها الثابتين بوصفها مولدا للحوار والاتفاقات الواسعة النطاق. يمثل تعزيز مناخ الثقة وزيادة الشفافية مسألة ذات أولوية إذا أردنا بلوغ هدفنا. ولذلك، نكرر تعليقاتكم الاستهلالية التي أدليت بها اليوم، سيدتي الرئيسة. ونود أن ندعو جميع الوفود إلى اعتماد نهج عملي وإبداء أقصى قدر من المرونة في بداية هذه الدورة الجديدة بغية تكرار النجاح الذي تحقق في العام الماضي والحصول على نتائج ملموسة. ويمكنك، سيدتي الرئيسة، التعويل على التزام وفد بلدي وتعاونه.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ الجميع ببدء الدورة الجديدة لأعمال هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وأود بصفة خاصة أن أهنئ السفيرة جيليان بيرد على انتخابها رئيسة اللجنة، وأتمنى لها نجاحا كبيرا في هذا العمل

النبيل. ونأمل في هذه الدورة الجديدة أن نبدأ جميعاً بزخم جديد وقناعة راسخة، مع إظهار أقصى قدر من الواقعية والمرونة. فليس لدينا أي خيار سوى ضمان إجراء مناقشة مستفيضة بشأن أخطر مسائل نزع السلاح، بإصدار توصيات محددة في المستقبل.

لا تزال كازاخستان ملتزمة التزاما راسخا بنزع السلاح النووي وستواصل جهودها الدؤوبة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. لقد أثبتنا تصميمنا من خلال التزامنا الثابت وسلوكنا القدوة، ونحث الجميع على السعي بنشاط لتحقيق مستقبل خال من التهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل.

وعندما ألقى رئيس كازاخستان، السيد نور سلطان نزاربابيف، كلمته في لمناقشة المفتوحة لمجلس الأمن في ١٨ كانون الثاني/يناير، دعا إلى التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية بحلول ٢٠٤٥ (انظر S/PV.8160)، الذكرى المئوية للأمم المتحدة. يبدو أن لدينا ما يكفي من الوقت، أكثر من ٢٠ عاما. ومع ذلك، بدون إجراءات متضافرة وملموسة، وخطط واضحة، سيكون من الصعب للغاية تحقيق هذا الهدف. لقد خسرنا بالفعل الـ٢٠ عاما الماضية بدون تحقيق أي تقدم عملي في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكان هذا الاختلال المجحف وطويل الأمد، السبب وراء العملية العاجلة للمفاوضات المتعددة الأطراف التي انتهت باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي وقعتها كازاخستان في ٢ آذار/مارس.

وتمثل المعاهدة رسالة قوية وهامة مفادها أن الغالبية الساحقة من المجتمع الدولي لم تعد ترغب في التهديدات النووية. والعالم منهك بما فيه الكفاية من كونه في موقف ثابت ودائم لأكثر من ٢٠ عاماً. ولذلك اتخذنا في العام الماضي الخطوة الأولى نحو مستقبل خالٍ من الأسلحة النووية. وتظل الخطوة الثانية هي قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفاؤها بالانضمام إلينا. فإذا قطعت الرجل الأولى خطوة أخرى دون أن تتبعها الرجل الثانية، فمن الممكن أن نفقد التوازن ونسقط. وينطبق ذلك على الحالة الراهنة في العالم. للأسف، فإن الفجوة بين المجتمعات النووية وغير النووية تزداد اتساعا، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان كامل للثقة والتفاهم المتبادل، وإلى المزيد من الخلافات والمنازعات، والأهم من ذلك، إلى مواجهات أكثر خطورة على الصعيد العالمي.

إن الحقائق السائدة اليوم في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ليست أدنى كثيرا من المستوى المأمول فحسب، بل إنها جرت العالم عمليا إلى ظروف مواجهة عالمية وبدء سباق تسلح جديد. وكان ينبغي لنا أيضا أن نستقي من حروب ونزاعات الماضي أنه يستحيل ضمان أمننا من خلال تقويض أمن الآخرين. وقد حذر الرئيس نزاربابيف قادة العالم بشأن ذلك في بيانه ”العالم في القرن الحادي والعشرين“ قائلا إن كوكبنا الآن على حافة حرب باردة جديدة، يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على البشرية جمعاء. ويهدد ذلك الإنجازات التي تحققت في العقود الأربعة الماضية، وقد تسنى ذلك من خلال تدابير بناء الثقة التي وُضعت.

وفي جلسة مجلس الأمن التي أشرت إليها، التي نظمتها كازاخستان أثناء رئاستها، ذكّرنا مرة أخرى بأهم عامل في منع نشوب النزاعات ووقوع الكوارث – وهو بناء الثقة المتبادلة. وقد اقترح الرئيس السعي إلى حل جميع المسائل المتصلة بأسلحة الدمار الشامل من خلال تعزيز تدابير بناء الثقة. نحن جميعا نتذكر كيف تمكنت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي من خفض الترسانات النووية إلى حد كبير نتيجة للمفاوضات الناجحة بشأن الأمن النووي في النصف الثاني من القرن العشرين. وبعد ذلك، أعلنت الدول النووية الخمس، وقفا اختياريا على تجارب الأسلحة النووية. لقد تم التقليل من خطر تدمير الكوكب بصورة كبيرة. وتم تسريع عملية تشكيل نظم الأمن الإقليمي. وقد

تم إنشاء هيكل أمني فريد وشامل، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على أساس مبادئ الثقة المتبادلة. وقد وضع العمل المنسق بين دول العالم وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حدا للعديد من النزاعات.

ومع ذلك، نشهد اليوم تآكل تلك الإنجازات في مجال الأمن الدولي. فنحن نفتقد مرة أخرى العامل المهم – وهو بناء الثقة. وبدون هذه الجهود والخطوات الملموسة في ذلك الاتجاه، فإن التناقضات بين الدول الكبرى ستتطور إلى مواجهات جديدة طويلة الأجل.

نحن ممتنون لإدراج بند في جدول أعمال الهيئة بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي. واليوم، حان الوقت للتفكير في حلول عالمية تحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ومن المهم أيضا وضع واعتماد صكوك دولية ملزمة قانونا بشأن حظر استخدام الاكتشافات العلمية لإيجاد أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. وقد اقترح رئيس بلدي أن تُنشئ الأمم المتحدة سجلا للاكتشافات العلمية سيساعد على تتبع وتحديد التطورات الحديثة لإيجاد أسلحة الدمار الشامل وتطويرها.

ومن أجل تشكيل جغرافيا سلام مستدام، نعلق أهمية كبيرة على توسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية. في هذا الصدد، شرعت كازاخستان في اقتراح جديد لتوطيد جهود جميع الدول التي تشكل جزءا من المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونعمل بنشاط من أجل تحقيق ذلك الاقتراح. وفي إطار الدورة الثانية المقبلة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، سننظم في جنيف نشاط جانبي خاص بشأن هذه المسألة بالاشتراك مع مركز فيينا لنزع السلاح وعدم الانتشار.

ومن المهم مواءمة عملية نزع السلاح الدولية مع الظروف التاريخية الجديدة. إننا بحاجة إلى استراتيجية جديدة من أجل أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونحن بحاجة إلى معالجة القضاء على التهديد الجديد نوعيا – الجريمة الإلكترونية – التي قد تصبح أخطر سلاح في أيدي الإرهابيين. إن الأنواع الجديدة من الأسلحة والتكنولوجيات الجديدة يمكن أن تشكل تهديدا أكبر إذا اقترنت بالأسلحة النووية. لقد حذرتنا أفضل العقول في القرن العشرين من أن الأسلحة النووية قد تستخدم في الحرب العالمية المقبلة، مما يؤدى إلى تدمير الحياة على كوكبنا تماما. ولا تزال المطالبة بألا تحل المنازعات بين البلدان الوسائل العسكرية، بل بعدم وجوب حلها بتلك الوسائل، مهمة جدا في القرن الحادي والعشرين.

وينبغي أن يكون الحوار السلمي والمفاوضات البناءة أساس تسوية كافة النزاعات بين الدول استنادا إلى مبدأ المساواة في المسؤولية فيما يتعلق بالسلام والأمن، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. وبناء على ذلك، من الضروري بناء خوارزميات لإجراءات شاملة للمجتمع الدولي.

ومما لا شك فيه أن هيئة نزع السلاح تؤدي دورا هاما في هيكل الآلية المتعددة الأطراف للأمم المتحدة. ونحن نولي أهمية كبيرة لعمل هذه الهيئة الاستشارية المتخصصة. ونحن على استعداد لإجراء مناقشة بناءة. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من وضع توصيات في الوقت المناسب وفعالة بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد لوكي ماركيث (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد إكوادور البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وبداية، أود باسم وفد بلدي، أن أهنئكم سيدتي، على انتخابكم رئيسة لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح وأؤكد مجددا دعمنا لجهودكم. ونتقدم بالتهنئة أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين ورؤساء الأفرقة العاملين الذين انتخبناهم صباح اليوم. وبطبيعة الحال، نكرر شكرنا للسيدة غابرييلا مارتينيك، رئيسة هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية السابقة.

وتعرب إكوادور عن ارتياحها بوجه خاص بشأن بندي جدول الأعمال اللذين بتت فيهما الهيئة بشأن برنامج عمل دورة السنوات الثلاث التي بدأناها اليوم.

ونعتقد أن من المهم خصوصا، أن البند الأول من جدول الأعمال يؤكد مجددا بوضوح أن أولوية المجتمع الدولي تتمثل في تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. لقد ساورنا القلق لما شهدناه في الأشهر القليلة الماضية من وجود محاولات للابتعاد عن ذلك الهدف الواضح الذي لا مراء فيه تجاه صياغات أخرى ترمي إلى التأكيد على أن جهودنا ينبغي ألا تسعى إلى نزع السلاح النووي بشكل مباشر، بل إلى تحقيق بعض الظروف الوهمية التي ربما قد تمكننا في المستقبل البعيد وغير الأكيد، من تحقيق نزع السلاح النووي والقضاء على تلك الأسلحة. ولقد عارضت إكوادور هذه المحاولات الرامية إلى تغيير النموذج الذي يحفز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا المجال، وستواصل معارضتها له. ولذلك، فإننا نؤكد مجددا أن الهدف المشترك هو القضاء التام على الأسلحة النووية دون مزيد من التأخير أو الشروط، ويجب أن يظل كذلك.

والآن، بعد أن بدأنا هذه الدورة الجديدة لهيئة نزع السلاح، يجب أن نعرب عن أسفنا لأن التقدم المحدود الذي تحقق على مدى العقود الماضية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي يتعرض للضياع. إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل برامج تحديث تلك الأسلحة. وثمة مسألة تدعو لمزيد من القلق وهي استئناف سباق التسلح الخطر وغير المسؤول بين الدول النووية الرئيسية. ومن الواضح أن هاتين الحقيقتين تتعارضان مع التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما نشعر بالجزع لأن نرى أن المواقف والعقائد النووية الجديدة قد خفضت عتبة استخدام الأسلحة النووية وزادت من تقويض الضمانات الأمنية السلبية والضعيفة بالفعل لمساعدة الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة.

بل كان علينا حتى أن نشهد كيف أن التقدم الذي ظننا أنه شكل بالفعل جزءا من تشريعات معظم البلدان، مثل الحظر الكامل للتجارب النووية، يجري تقويضه عندما تعلن دولة حائزة للأسلحة النووية وطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أنها لن تسعى إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بل وتترك الباب مفتوحا لاستئناف تلك التجارب ”من أجل مواجهة التحديات التكنولوجية أو الجغرافية السياسية [الخطيرة]“ وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا، بدون تمييز، إلى الدول الثماني المدرجة في المرفق ٢ التي لم تقم بعد بالتوقيع أو التصديق على معاهدة حظر التجارب النووية بأن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. إن الوقف الاختياري لهذه الاختبارات غير كاف.

وفي هذا السياق، الذي أوجدته الدول الحائزة للأسلحة النووية، نرحب بأي جهود ثنائية أو متعددة الأطراف، من أجل تخفيف حدة التوترات الحالية وسنواصل الترحيب بذلك. بيد أن هذه الجهود يجب ألا تتجاهل الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولا يمكنها أن تسعى فقط إلى الحفاظ على الوضع الراهن، بما في ذلك استمرار الحيازة بشكل غير قانوني للأسلحة النووية من قبل فئة قليلة من الدول.

وفي العام الماضي، شهد معظم الدول أملا كبيرا للبشرية باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تمضي في المسار الصحيح للحصول على التصديقات اللازمة للدخول حيز النفاذ. إننا نجد في المعاهدة صكا عالميا ملزم قانونا يحظر، بين أحكام أخرى، امتلاك الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية، واستحداثها وإنتاجها وحيازتها ونقلها وتخزينها واستخدامها والتهديد باستخدامها، ووضعها، ونصبها، ونشرها. إن المعاهدة متكاملة تماما، وتكمل الهيكل الحالي لعدم الانتشار النووي

ونزع السلاح النووي، إلى جانب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والحظر الشامل للتجارب النووية والمعاهدات التي أنشئت بموجبها مناطق خالية من الأسلحة النووية.

ولذلك، من المؤسف أيضا أن نلاحظ أن قلة من الدول الحائزة للأسلحة النووية أو المشتركة في تحالفات الردع تدعو إلى عدم التوقيع على هذا الصك الأساسي أو التصديق عليه أو حتى، بعد أن وقعت عليها، كما حدث في الآونة الأخيرة، تقول إن المعاهدة يمكن أن تقوض جهود عدم الانتشار من خلال الزج بالمسائل المتعلقة بنزع السلاح في محافل عدم الانتشار. وهذا التأكيد الأخير غير صحيح تماما، ويتعارض مباشرة مع المبادئ التي وجهت جهودنا في هذا المجال. إن نزع السلاح وعدم الانتشار يسيران جنبا إلى جنب. إنهما عنصران متعاضدان. ولا يمكن أن يكون هناك نزع سلاح بدون عدم الانتشار، وكثيرون ينسون أنه لا يمكن أن يكون هناك عدم انتشار دون نزع السلاح النووي.

وتوضح الجهود التي بذلتها تلك الدول والخطاب الذي استخدمته أن معاهدة حظر الأسلحة النووية كانت ناجعة للغاية منذ اعتمادها، في وصم حيازة تلك الأسلحة، مع النص بوضوح على أنها خارج إطار الشرعية الدولية. إن ما يقسمنا ويفصلنا عن بعضنا البعض ليست معاهدة حظر الأسلحة النووية بل استمرار وجود تلك الأسلحة.

وإذ ننتقل إلى البند الثاني من جدول الأعمال، بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي نعتقد أن الهيئة ستبدأ مناقشة هذا الموضوع في وقت ملائم جدا بالنظر إلى البيانات الأخيرة التي تفيد بأن الفضاء الخارجي سيكون أيضا ميدان حرب.

ولذلك آن الأوان للمجتمع الدولي أن يؤكد من جديد أن الفضاء الخارجي هو التراث المشترك للبشرية ويجب أن تستفيد منه جميع الشعوب. يجب علينا أن نتجنب العسكرة وبدء سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويجب أن تتجسد هذه المبادئ في صك عالمي ملزم قانونا. وستكون أي تدابير الطوعية أخرى قد يُتفق عليها مؤقتةً بطابعها، ولا يمكن أن تحل محل الحاجة إلى صك ملزم.

السيدة راموس رودريغيث (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ونهنئكم، سيدتي الرئيسة، على انتخابكم رئيسة لهيئة نزع السلاح خلال الدورة الموضوعية لهذا العام. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين ورئيسي الفريقين العاملين.

ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن البنود المدرجة في جدول أعمال الهيئة لهذه الدورة، الأمر الذي سيجعل من الممكن المضي قدما في مناقشاتنا.

إن التوصيات بشأن تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية المتفق عليها في العام الماضي تعيد التأكيد على صلاحية ولاية هيئة نزع السلاح، التي من الممكن جدا، بتوفر الإرادة السياسية، أن تفضي إلى اتفاقات إضافية خلال هذه الدورة. وعلى وجه الخصوص، ونظرا لاستمرار التهديد الخطير الذي يمثله مجرد وجود الأسلحة النووية على بقاء الجنس البشري، يجب أن يكون الاتفاق على توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية هو أولويتنا.

لقد تم تحقيق نتائج ملموسة بشأن نزع السلاح النووي في ٢٠١٧. إن معاهدة حظر الأسلحة النووية قد دوَّنت في القانون الدولي عدم شرعية الأسلحة النووية وعدم قانونيتها، وفي نفس الوقت تحظر وجودها واستخدامها والتهديد باستخدام هذه الأسلحة وجميع أنواع التجارب النووية. تؤيد كوبا التبكير ببدء نفاذ المعاهدة وتحقيق الانضمام العالمي إليها، مما سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي الوقت

نفسه، يجب بذل جهود إضافية لتحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تقديم الدعم لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني باستعراض التقدم المحرز بشأن نزع السلاح النووي الذي سيعقد بنيويورك في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو. نشجع الوفود على المشاركة على أرفع مستوى ممكن في المناقشة المواضيعية.

نشير أيضا إلى أن الاحتفال في ٢٦ أيلول/سبتمبر باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية يمثل فرصة هامة لتوعية المجتمع الدولي إزاء خطر تلك الأسلحة.

يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى المحمية بما يسمى بالمظلة النووية أن تبدي الإرادة السياسية والالتزام بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، والبدء في الوفاء بالتزاماتها بموجب أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، تستمر بعض في تحديث أسلحتها النووية واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة، بما في ذلك التجارب على الكتلة دون الحرجة، فضلا عن إضفاء الشرعية على الحيازة من خلال سياستها للردع النووي ومفهوم الأمن المشكوك فيه، في انتهاك واضح للالتزامات القانونية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما المادة السادسة، والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات الاستعراضية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

نشجع على عكس هذه الاتجاهات من أجل التغلب على فشل المؤتمر الاستعراضي التاسع، وتحقيق تقدم ملموس خلال الدورة الحالية لاستعراض المعاهدة. ونحث مرة أخرى على عقد مؤتمر دولي، دون مزيد من التأخير، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. لقد حان الوقت للتوقف عن تأجيل تحقيق هدف نزع السلاح النووي، ويوفر لنا نزع السلاح إطارا حاسما لتعزيز ذلك الهدف.

ترحب كوبا بالبند الجديد في جدول أعمال الهيئة، المعنون ”إعداد توصيات تُعزّز التّنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثّقة في أنشطة الفضاء الخارجي بغية منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي“، وذلك عملا بالتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثّقة في أنشطة الفضاء الخارجي .

وكما ذكرنا في محافل أخرى، تشعر كوبا بالقلق إزاء خطر حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ونحن نؤيد تعزيز النظام القانوني في هذا الصدد. تؤيد كوبا اعتماد معاهدة لمنع وحظر نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وكما ذكرنا في محافل أخرى، نؤكد هنا على أن مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي قدمته روسيا والصين في مؤتمر نزع السلاح، يوفر أساسا جيدا لإجراء تلك المفاوضات. ومع ذلك، نعتقد أنه حتى يتم اعتماد معاهدة، من المستصوب والضروري تنفيذ تدابير دولية للشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي، دون أن يكون ذلك بديلا لنزع السلاح.

وفي هذا الصدد، فإن كوبا ملتزمة تماما بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتؤيد سياسة عدم البدء بوضع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي. ونؤكد من جديد أن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، يجب أن يتم لتحقيق فائدة ومصالح جميع البلدان، وأن ذلك يهم البشرية جمعاء. وبالمثل، نحن نؤيد الحق المشروع لجميع الدول في الوصول إلى الفضاء الخارجي على قدم المساواة ومن دون تمييز. إن وجود تعاون الدولي فعال وأجدى فيما بين الدول أمر أساسي لتعزيز الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

وأخيرا، يتمنى وفد بلدي لكم، سيدتي الرئيسة، كل النجاح في الاضطلاع بمسؤولياتكم. ونؤكد لكم أنه يمكنكم التعويل على تعاون وفد بلدي.

السيد ثابا (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على انتخابكم رئيسة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨. وأتمنى لكم كل النجاح في جهودكم لإدارة عمل اللجنة. كما أهنئ أعضاء المكتب، وكذلك رئيسي الفريقين العاملين على انتخابهم. إن وفد بلدي يدرك تماما المهمة الصعبة التي أسندت إليهم، وتعرب عن استعدادها للمشاركة البناءة في هذا المسعى، بما في ذلك في المكتب. كما أثني على قيادة الأرجنتينالممتازة خلال الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٧، حيث نجحنا في اعتماد وثيقة بتوافق الآراء بعد ١٩ عاما من الجمود.

تؤيد نيبال البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ويواجه المجتمع العالمي تحديات وتهديدات أمنية تتجاوز الحدود الدولية، لا تفتأ تتطور وتزداد تعقيداً. ويشير تزايد النفقات العسكرية وتصاعد النزاعات المسلحة في مناطق مختلفة واستفحال الإرهاب والتطرف العنيف إلى عكس مسار عقدي السلام اللذين شهدناهما عقب الحرب الباردة. وتشكل هذه التحديات أيضا تهديدات خطيرة للبلدان الأصغر والأضعف من حيث قدرتها على ضمان أمنها الوطني. ولذلك، ينبغي لمؤسسات الأمم المتحدة لنزع السلاح أن تعزز نفسها وأن تدعم أنشطة بعضها بعضا وأن تعمل بطريقة متكاملة ومتزامنة لتحقيق هدف السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، وبفضل عضويتها العالمية، تضطلع هيئة نزع السلاح بمسؤولية خاصة.

وقد أثبتت هيئة نزع السلاح بنجاح قيمتها وأهميتها في العام الماضي من خلال اعتمادها بتوافق الآراء توصيات بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وكان ذلك انتصارا كبيراً لتعددية الأطراف، ظلت بفضله آمالنا في هيئة نزع السلاح نابضة وثقتنا فيها قائمة. وتتوقع نيبال أن تسفر الدورة الموضوعية الحالية عن زيادة تشجيع ثقتنا وأملنا في آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وتؤكد نيبال مجددا موقفها المبدئي ومؤداه أنه لا يمكن كفالة السلام والأمن العالميين إلا من خلال نزع السلاح العام الكامل والمحدد زمنياً للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وتواصل نيبال التأكيد على أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد لعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

وبوصف نيبال دولة موقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإنها تحث جميع الدول الأعضاء على إبداء إرادة سياسية حقيقية وممارسة أقصى قدر من المرونة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وبوصف نيبال طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها تشدد على ضرورة احترام الدول الحائزة للأسلحة النووية لأهمية مبادئ الشفافية واللارجعة وإمكانية التحقق عندما يتعلق الأمر بالقضاء التام على الأسلحة النووية.

تؤكد نيبال أن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ينبغي أن يكون الغرض منه إفادة الإنسانية قاطبة وتحقيق مصلحتها. وينبغي توفير فرص متساوية لجميع البلدان، بغض النظر عن حجمها أو مستوى تطورها الاقتصادي، للحصول على التكنولوجيا الفضائية. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب في الحصول على هذه التكنولوجيا لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، التي لم تتمكن بعد من الاستفادة بشكل متناسب من الإنجازات الهائلة لتكنولوجيا الفضاء. وتؤكد نيبال أيضا أنه ينبغي استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصراً، وأن على المجتمع الدولي أن يلتزم بإبقاء الفضاء الخارجي خاليا تماماً من الأسلحة وبمنأى عن

سباق التسلح. وتنطوي تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، المتجذرة في الالتزامات السياسية، على إمكانية تهيئة بيئة تفضي إلى نزع السلاح العام الكامل. وبناء على ذلك، يجب صون أجواء تسودها الثقة والأمن في الفضاء الخارجي.

وتمثل هذه التدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة أدوات ترمي إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمان استدامة الأنشطة فيه. وينبغي لهذه التدابير أن تكمل الإطار القانوني الدولي المتصل بالفضاء دون تقويض الالتزامات القانونية القائمة. كما ينبغي ألا تعرقل الاستخدام القانوني للفضاء الخارجي، ولا سيما من جانب أقل البلدان نموا التي تأخرت عن الركب. وفي هذا الصدد، تعرب نيبال عن تأييدها لتنفيذ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي تنفيذاً كاملا، على النحو الوارد في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي لعام ٢٠١٣ (انظر A/68/189).

ويساعد التّقيّد بالصكوك القانونية القائمة المنطبقة على الفضاء الخارجي على تعزيز تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة فيما بين الدول الأعضاء. وينبغي للدول التي ترتاد الفضاء أن تتيح للبلدان الأخرى على نحو شفاف معلومات بشأن مبادئ وأهداف سياساتها الخاصة بالفضاء الخارجي وأنشطتها الفضائية المتصلة بالأمن. ونؤيد فكرة تطوير مهامّ كل من مكتب شؤون نزع السلاح ومكتب شؤون الفضاء الخارجي بوصفهما مستودعين مشتركين لهذه المعلومات. وثمة حاجة ملحة إلى التعاون، الفني والمالي على حدّ سواء، فيما يخص أقل البلدان نموا في مجال تكنولوجيا الفضاء لصالح الفئات الأكثر تخلفا عن الركب.

أودّ أن أختم بياني بالتأكيد مجددا على الدور المحوري لهيئة نزع السلاح في تعزيز الملكية الجماعية والمسؤولية العالمية لجميع الدول في مهمة ضمان إيجاد عالم ينعم بالسلام من خلال عدم الانتشار ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة. ويجب علينا نحن، الدول الأعضاء، أن نكون حازمين في التزامنا وإرادتنا السياسية لإيجاد عالم أكثر أمنا للأجيال المقبلة، وينبغي أن نشجع وندعم جميع الأطراف لاتخاذ خطوات إيجابية للغاية، مثل تلك التي يجري اتخاذها في حالة شبه الجزيرة الكورية. ويجب أن نلتزم بالعمل على نحو بناء يداً بيد صوب تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في ضمان السلام والأمن العالميين. وعلينا أن نحمل على عاتقنا مسؤولية تحويل الموارد التي تُنفق على التسلح وتخصيصها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل ضمان حياة كريمة للبشرية جمعاء.

السيد حسن (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على انتخابكم لرئاسة الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لهذا العام، وأن أعرب كذلك عن تقديري لسلفكم، الممثلة الدائمة للأرجنتين، على الجهود التي بذلتها إبان ترؤسها لدورة عام ٢٠١٧. وبالمثل، أود أن أتقدم بتهانينا إلى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، وإلى كل من بلجيكا وجامايكا على ترؤسهما للفريقين العاملين. وأود أن أؤكد لكم، سيدتي، دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين.

وأودّ أيضاً أن أعرب عن تأييد مصر الكامل للمواقف الواردة في البيانات المُدلى بها بالنيابة عن مجموعة الدول العربية والمجموعة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز.

تكتسي دورة هيئة نزع السلاح هذه أهمية خاصة لأسباب عديدة. أولاً، نحن نجتمع اليوم في حين يبدو أن العالم على حافة سباق تسلح جديد بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. إنها حقيقة مقلقة تظهر تقويض الأهداف التي أُنشئت على أساسها الأمم المتحدة، وأول قرار اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٤٦ (القرار ١ (د-١))، وعدد لا يحصى من الالتزامات والتعهدات المتفق عليها. ويستدعي ذلك الاستئناف الفوري لجهود نزع السلاح المتعددة الأطراف على نحو موثوق وتنشيط

جميع عناصر آلية نزع السلاح، فضلا عن إجراء تقييم جدي لنهج نزع السلاح القائم، إذ إنه لم يلب حتى الآن تطلعاتنا.

ثانياً، تتزامن هذه الدورة لهيئة نزع السلاح على نحو لافت مع الأعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المقبلة الرابعة المكرسة لنزع السلاح، ومع عقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، الذي نأمل أن يتوصل إلى نتيجة ناجحة من أجل استعادة المصداقية المتدهورة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واستدامتها، فضلاً عن النظام الذي أنشأته، بما في ذلك من خلال الشروع في المفاوضات المتعثرة منذ زمن طويل بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومن شأن نجاح هذه الدورة لهيئة نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، أن يساعد على تهيئة الظروف الملائمة وتوفير الثقة اللازمة لنجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار وعقد الدورة الاستثنائية الرابعة.

ثالثا، إن نجاح هيئة نزع السلاح في اعتماد توصيات موضوعية في عام ٢٠١٧، للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٩، يجعل من المهم الحفاظ على هذا النجاح والبناء عليه. ومما لا شك فيه أن ثمة حاجة ملحة إلى إعادة نزع السلاح وتحديد الأسلحة إلى صدارة جهود الأمم المتحدة والتعويض عن العقود الضائعة في هذين المجالين. وبفضل عضويتها العالمية، يمكن للهيئة بالتأكيد أن تدعم تلك الجهود وتيسرها. ومن المهم الإشارة إلى أن مؤتمر نزع السلاح أنشأ مؤخّراً هيئات فرعية لإجراء مداولات، والتي يُؤمل أن تفضي إلى اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل لتمكين المؤتمر من استئناف وظيفته الأصلية بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح.

رابعا، يكتسي البندان المدرجان في جدول أعمال هذه الدورة أهمية بالغة فيما يخص السلام والأمن الدوليين. وبشأن كلا الموضوعين، وعلى الرغم من أننا نسلم بالحاجة إلى اتباع نهج تدريجي عندما يتعلق الأمر بتنفيذ التزامات محدّدة خاصة بنزع السلاح، فإننا نرى أن المفاوضات الفعلية بشأن هذه الالتزامات ينبغي ألا تتبع نهجا بهذا البطء والتدريج، ولا سيما عندما يكون قد سبق الاتفاق على المبادئ والأهداف النهائية وتدوينها.

وفي هذه المرحلة الحاسمة، نتوقع أن تتضمن توصيات هذه الدورة لهيئة نزع السلاح إعادة تأكيد واضحة للأهداف والمبادئ المتفق عليها بشأن بندي جدول الأعمال كليهما. وينبغي أن تستند هذه التوصيات إلى التزام واضح بمبادئ تعددية الأطراف وعدم التمييز واحترام سيادة القانون احتراماً كاملاً على الصعيد الدولي، فضلا عن الوفاء بالالتزامات القائمة والبناء عليها، مما يكفل العالمية وإمكانية التحقق واللارجعة.

ونرى أن هناك حاجة ملحة في مجال نزع السلاح النووي لوضع خارطة طريق واضحة نحو القضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. ويجب أيضا أن تبدأ المفاوضات بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في الشرق الأوسط. ويكتسي التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نزع السلاح النووي أهمية بالغة في هذه الدورة إذا أردنا الحفاظ على جدوى هيئة نزع السلاح بالنسبة لآلية نزع السلاح، ولا سيما بالنظر إلى الإخفاقات المتعاقبة للدورات السابقة في اعتماد وثيقة ختامية بشأن نزع السلاح النووي. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى نتيجة موضوعية وتحقيق إمكانات هيئة نزع السلاح والوفاء بولايتها.

وفي مجال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإننا نؤيد بقوة جميع الجهود التي تهدف إلى ضمان استمرار الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي والحيلولة دون تحوله إلى منطقة للنزاع. وفي هذا السياق، ترحب مصر بقوة بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين للنظر في العناصر الموضوعية لصك دولي ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

وتقديم توصيات بشأنه، بما في ذلك منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي. وقد تمثل الجهود الموازية التي تُبذل لكفالة الشفافية الطوعية والملزمة سياسيا وتدابير بناء الثقة إسهاما إيجابيا مؤقتا، ولكنها ليست بديلا موثوقا على المدى الطويل لوضع صك ملزم قانونا.

أخيرا، إذا توفرت الإرادة السياسية، فلا يزال بوسع الآلية القائمة لنزع السلاح تحقيق النتائج المطلوبة والوفاء بالمهام المكلفة بها من جانب الدول الأعضاء نفسها. ومصر على استعداد للإسهام بصورة بناءة في المداولات لضمان التوصل إلى وثيقة ختامية متوازنة بين نتائج جهود الفريقين العاملين. ونحن واثقون، سيدتي الرئيسة، في قدرتكم على توجيه مناقشاتنا صوب وثيقة ختامية ناجحة لهذه الدورة.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدنا أن نراكم، سعادة السفير بيرد، تتولون الدور الهام لرئاسة هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، كما أشيد بسلفكم، معالي السيدة غابرييلا مارتينيك، ممثلة الأرجنتين، على عملها الدؤوب بصفتها رئيسة للهيئة في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٧. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أهنئ رئيسي الفريقين العاملين وأرحب بانتخابهما، وأشكر نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على ملاحظاته.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

إن ركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – الاستخدامات السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي – أدوات أساسية في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وتعتقد ناميبيا بقوة أن نزع السلاح النووي ينبغي أن يظل أولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة. ولقد شهدنا النتائج الإيجابية الطويلة الأجل للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وبناء على ذلك، نؤكد مجددا أهمية هيئة نزع السلاح ودورها المحوري بوصفها الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة ضمن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التي ينبغي أن تنظر في مسائل محددة لنزع السلاح بغية تقديم التوصيات اللازمة إلى الجمعية العامة.

كما نرحب باعتماد توصية الفريق العامل التابع لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح المعني بوضع تدابير عملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، بتوافق الآراء في العام الماضي. ونناشد جميع الدول الأعضاء التوصل إلى توافق في الآراء في إطار الفريق العامل فيما يتعلق بالتوصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وتؤيد ناميبيا الدول التي تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتعرب عن قلقها العميق إزاء عدم تنفيذ الالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ويرحب وفد بلدي بالاعتماد التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. ونرى أن معاهدة حظر الأسلحة النووية لن تقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل ستكمل وتعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية القائم على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة.

وإذ ندرك العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية، فإننا نرى أنه لا غنى عن التنفيذ الكامل للمعاهدة لضمان عدم استخدام تلك الأسلحة، بما في ذلك عن طريق كفالة إزالتها تماما. ويشرّفني أن أبلغ الهيئة أن ناميبيا قد وقّعت على المعاهدة وأنها بصدد وضع اللمسات الأخيرة للتصديق عليها.

إن أي استخدام للأسلحة النووية انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية. ولا سبيل لضمان تفادي العواقب الإنسانية الكارثية الناشئة عن استخدام الأسلحة النووية سوى إزالتها الكاملة وضمان عدم إنتاجها مرة أخرى أبدا. ونؤكد مجددا أهمية امتثال جميع الدول للقانون الدولي الساري في ذلك المجال، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. وينبغي أن تندرج التدابير والمبادرات المتخذة في هذا الصدد في إطار القانون الدولي وأن تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

ولا نزال نعرب عن قلقنا العميق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية للالتزاماتها وتعهداتها في مجال نزع السلاح النووي. وندعو تلك الدول مرة أخرى إلى الإزالة التامة لترساناتها النووية، وفقا للالتزامات القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأود أن أشدد على أن كوكبنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، ينبغي أن يكون خاليا من الأسلحة النووية لأن وجودها يشكل تهديدا وجوديا للسلام العالمي وبقاء البشرية في المستقبل. وفي ذلك الصدد، نشدد على أنه يجب استكشاف الفضاء الخارجي بوصفه تراثا مشتركا للبشرية جمعاء، فضلا عن استخدامه للأغراض السلمية حصرا ولفائدة جميع الدول، بصرف النظر عن مدى تطورها الاجتماعي أو الاقتصادي أو العلمي. ونعرب عن رفضنا لوضع أي أسلحة في الفضاء الخارجي. وبناء على ذلك، نرحب باعتماد السياسة والاستراتيجية الأفريقيتين بشأن الفضاء في عام ٢٠١٦، ونعتبرهما إطارا هاما نحو تحقيق برنامج أفريقي للفضاء الخارجي. وتؤكد ناميبيا مجددا أن الإمكانات الهائلة لتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته ينبغي أن تكون مفيدة لجميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، بصرف النظر عن مستوى تطورها الاجتماعي والاقتصادي أو العلمي. وندعو الأمم المتحدة إلى تعزيز وصول جميع الدول إلى الفضاء الخارجي على قدم المساواة ودون تمييز.

وختاما، نود أن نشدد على أن المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح لن تحقق أي نتائج ملموسة إلا بتمكننا من إبداء الإرادة السياسية اللازمة، بما في ذلك خلال هذه الدورة لهيئة نزع السلاح.

السيد سون لي (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود، بداية، أن أهنئكم، سيدتي، باسم الوفد الصيني على توليكم رئاسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في هذه الدورة. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين، فضلا عن ممثلي جامايكا وبلجيكا على انتخابهما رئيسين للفريقين العاملين. والوفد الصيني مستعد للتعاون الكامل معكم ومع الوفود الأخرى. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لسلفكم، السيدة غابرييلا مارتينيك، نائبة الممثل الدائم للأرجنتين، للجهود التي بذلتها لتحقيق نتائج موضوعية في عمل الهيئة.

في عالم اليوم، ما زال الاتجاه الرئيسي نحو السلام والتنمية بدون تغيير لكنه مضطرب، باستمرار النزاعات واختلال التوازنات. وما من بلد يمكن أن يتصدى بمفرده للتحديات التي تواجهها البشرية. وما من بلد يمكنه أن ينزوي إلى جزيرة منعزلة. فشعوب جميع البلدان تسعى إلى رؤية جديدة تلبي الاحتياجات الراهنة وتعزز الوئام بين الدول.

اقترح الرئيس الصيني شي جينغ بينغ، العمل من أجل تحقيق مستقبل مشترك للبشرية، وهو ما يتزامن مع توق المجتمع الدولي وسعيه الدؤوب لتحقيق السلام والتنمية والتعاون والتقدم. ويمهد الاقتراح الطريق لحل قضايا الأمن الحالية وتعزيز حوكمة الأمن العالمية.

لطالما ارتبط تحديد الأسلحة ونزع السلاح على المستوى الدولي ارتباطا وثيقا بأمن جميع الدول. وتدعو الصين البلدان

إلى الامتثال لنتائج تحقيق السلام والتنمية والتعاون المفيد للجميع وإرساء مفهوم أمني جديد مشترك ومتكامل وتعاوني ومستدام. تشارك الصين بنشاط في عملية تحديد الأسلحة على المستوى المتعدد الأطراف، وتعمل على النهوض بإصلاح نظام إدارة الأمن العالمي من أجل الحفاظ على السلام العالمي وتعزيز التنمية. وتقف الصين على أهبة الاستعداد لإظهار مسؤوليتها الدولية من خلال الإسهام بالمزيد من الحكمة الصينية والعمل بلا كلل صوب تحقيق عالم يسوده السلام الدائم والأمن العالمي.

لقد التزمت الصين دائما بالاستراتيجية النووية القائمة على الدفاع عن النفس والحفاظ على قوتها النووية عند أدنى مستوى يتطلبه الأمن القومي. ولم تقم الصين أبدا بنشر أسلحة نووية في الخارج أو شاركت في أي شكل من أشكال سباق التسلح. ومن بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإن الصين هي الدولة الوحيدة التي تقيدت بالتزامها بأنها لن تكون أول من يستخدم الأسلحة النووية في أي وقت، وتحت أي ظرف من الظروف. ويتجلى تأكيد الصين غير المشروط في أنها لن تكون أول من يستخدم أو يهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو في المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

لقد أيدت الصين على الدوام الحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، تعتقد أيضا أنه لا يمكن تحقيق هدف تحقيق نزع السلاح النووي بين عشية وضحاها. إذ يجب عليها أن تتبع مبادئ الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي والأمن غير المنقوص للجميع. لا بد من أن تستند العمليات ذات الصلة إلى مبادئ توافق الآراء وأن تكون ضمن الآلية القائمة لنزع السلاح وعدم الانتشار الدوليين.

إن البلدان التي لديها أكبر الترسانات النووية، تقع على عاتقها المسؤولية الفريدة والأولية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. ويتعين عليها أن تقوم بخفض كبير لأسلحتها النووية لتهيئة ظروف مواتية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي الشامل والكامل. غير أن بعض البلدان تمسكت بنظرية المعادلة الصفرية، وعززت دور الأسلحة النووية في الأنظمة الأمنية، وقللت من عتبة استخدام الأسلحة النووية واعتمدت موقفا سلبيا تجاه عملية نزع السلاح النووي الدولي. وتأمل الصين أن تتخلى هذه الدول عن موقفها التصادمي في العلاقات الرفيعة المستوى، وتتبع اتجاهات عصرنا من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة للحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين.

تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، القانون الدولي العرفي بشأن تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وتؤيد الصين بقوة سلطتها وفعاليتها بوصفها النظام الدولي القائم لمنع الانتشار ونزع السلاح النوويين. وإذ أن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية لهذا النظام، تؤكد الصين بقوة أن هيئة نزع السلاح هي المكان المناسب الوحيد للتفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، وأن بدء المفاوضات في وقت مبكر على أساس ولاية شانون يمثل الطريقة الوحيدة لإبرام مثل هذه المعاهدة.

وبوصف الصين إحدى أولى الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فقد أيدت باستمرار وبشكل فعال أهدافها وغاياتها وأوفت بالالتزام بوقف التجارب النووية. لقد أحرزت الصين تقدما مطردا في عملها التحضيري لتنفيذ المعاهدة، بينما دعمت في الوقت نفسه بقوة الجهود الدولية الرامية لبدء نفاذها. وحققت الصين مؤخرا تقدما كبيرا في عملها التحضيري على الصعيد المحلي. وحتى الآن، اعتمدت الأمانة التقنية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خمس محطات رصد تابعة لها، مما أسهم إسهاما كبيرا في نظام التحقق النووي.

تعارض الصين بشدة انتشار الأسلحة النووية بأي شكل من الأشكال وهي ملتزمة بالحل الدبلوماسي للقضايا النووية

الإقليمية الساخنة. كما تدعم الصين بقوة وتؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن الاتفاق النووي الإيراني. ونأمل أن تبقي جميع الأطراف الصورة الكبيرة في أذهانها، وأن تعزز إرادتها السياسية، وتدير خلافاتها بشكل صحيح، وتواصل تنفيذ الاتفاق بحسن نية.

تتفهم الصين تماماً الشواغل المشروعة للبلدان العربية بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية واتخاذ تدابير عملية والعمل على عقد مؤتمر دولي بشأن منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن.

وتولي الحكومة الصينية أهمية كبيرة لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، من خلال المشاركة النشطة في أعمال الأمم المتحدة ذات الصلة. والصين راع رئيسي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي في دورات الجمعية العامة المتتالية. وشاركنا في الاجتماعات المشتركة للجنتين الأولى والرابعة بشأن الفضاء الخارجي في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧.

كما شاركنا مشاركة فعالة في المناقشات التي دارت في الفريق العامل بشأن الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي، وقدمنا إسهاما فعالا في تحقيق السلام والاستقرار والأمن واستدامة الفضاء الخارجي على المدى الطويل.

وتعتقد الصين أنه يجب على جميع الدول اعتماد تدابير مناسبة للشفافية وبناء الثقة للمساعدة على زيادة الثقة المتبادلة، وتقليل احتمالات سوء التقدير وتعزيز التعاون في الفضاء الخارجي. وسيسهم ذلك إلى حد ما في منع تسليح الفضاء الخارجي وعمليات التحقق لمعاهدة الفضاء الخارجي في المستقبل. في واقع الأمر، فإن أي دولة، من خلال تعهدها بعدم وضع أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع تسليحه وحدوث سباق تسلح فيه، تنشئ أهم قواعد للشفافية وبناء الثقة.

لكن تدابير الشفافية وبناء الثقة ليست ملزمة قانونياً ولا يمكنها سد الثغرات الموجودة في الصكوك القانونية الدولية القائمة بشأن الفضاء الخارجي. وتعتقد الصين أن إبرام صك قانوني دولي جديد عن طريق المفاوضات يشكل أفضل طريقة لمنع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه. وهذا أيضا هو السبب في أنه ينبغي لنا أن نجعل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هدفنا الأساسي في مناقشاتنا بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

لقد عملت الصين على مر السنين، بنشاط مع الاتحاد الروسي وبلدان مختلفة أخرى على تشجيع المفاوضات وإبرام معاهدة بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح. واستنادا إلى (القرار ٢٥٠/٧٢) الذي قدمته الصين والاتحاد الروسي في العام الماضي إلى الجمعية العامة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بأغلبية ساحقة. وستنشئ الأمم المتحدة هذا العام، فريق خبراء حكوميين بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وسيجتمع في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ مع التركيز على عناصر الصكوك القانونية الدولية لمنع تسليح الفضاء الخارجي وسيعد تقارير ذات صلة.

تعتقد الصين أن مناقشات هيئة نزع السلاح بشأن قضايا الفضاء الخارجي وعمل فريق الخبراء الحكوميين يمكن أن يعزز بعضها بعضا. وتتطلع الصين إلى مواصلة التواصل وتبادل وجهات النظر مع جميع الأطراف بشأن قضية الفضاء الخارجي والعمل على تحقيق هدف منع حدوث سباق تسلح والحفاظ على الاستقرار الطويل الأجل للفضاء الخارجي.

وبوصفها الهيئة التداولية الوحيدة في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة، فإن الهيئة تضطلع بدور هام في النظر في مختلف القضايا في ميدان نزع السلاح وفي تقديم المبادئ التوجيهية والتوصيات. وقد حققت الدورة

الاستعراضية السابقة نجاحات كبيرة في مجال الأسلحة التقليدية وحققت نتائج مهمة، وهذا أمر مشجع للغاية.

يمثل هذا العام بداية دورة الاستعراض الجديدة للهيئة في مجالي نزع السلاح النووي والفضاء الخارجي. وسيبدأ فريق الخبراء الحكوميين قريباً عمله. وسيشمل جدول أعمال نزع السلاح للأمين العام أيضا آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف. إن البداية الجيدة نصف المعركة. وتأمل الصين أن تتخذ جميع الأطراف موقفا أكثر نشاطا وعمليا في مناقشة هذا العام بشأن مختلف القضايا وأن تمكّن الدورة الاستعراضية من إحراز تقدم.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم سيدتي الرئيسة، على انتخابكم لرئاسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في هذه الدورة. ونقدر قيادتكم بالنظر إلى المكانة الرفيعة المعترف بها لبلدكم أستراليا فيما يخص قضايا نزع السلاح.

ونعتقد أن الهيئة ستواصل من خلال عضويتها العالمية، الاضطلاع بدور هام في آلية الأمم المتحدة ككل لنزع السلاح، من خلال مداولاتها بشأن مسائل مواضيعية محددة وتقديم توصيات ذات صلة إلى الجمعية العامة. ونرحب بنجاح الاعتماد بتوافق الآراء في عام ٢٠١٧ للتوصيات المتعلقة بالتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٩٩. وتتطلع أوكرانيا إلى مواصلة المناقشات بشأن التوصيات المتعلقة بتحقيق هدف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

وتعيد أوكرانيا تأكيد دعمها لاتباع نهج متعدد الأطراف تجاه جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح والأمن الدولي. ولئن كنا نقر بالصعوبات التي تواجه تنفيذ المعاهدات الدولية القائمة وإدخال المعاهدات الجديدة حيز النفاذ، فإننا نعيد تأكيد التزامنا بصون آلية نزع السلاح الحالية والتعاون الدولي من أجل تعزيز النظام الدولي القائم لنزع السلاح وعدم الانتشار. ومن الضروري أن تشارك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتلك الحائزة لها على السواء في هذه العملية.

وقد اتبعت أوكرانيا، فيما يتعلق بالأسلحة النووية، نهجا استباقيا بالتخلي عن قدرتها النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٤، وكذلك باتخاذ خطوات عملية لإنهاء استخدام اليورانيوم عالي التخصيب للأغراض المدنية بإزالة جميع مخزوناته الموجودة من أراضيها في عام ٢٠١٢. وللأسف، فإن مصداقية وكفاءة بعض الركائز الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار قد قُوضت بشكل خطير. وأود أن أشير إلى أن القرار التاريخي الذي اتخذته أوكرانيا بالتخلي عن الأسلحة النووية يستند إلى حد كبير على الضمانات الأمنية الدولية الواضحة المقدمة خطيا في عام ١٩٩٤، وبخاصة مذكرة بودابست التي وقعتها أوكرانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا. وأصبحت صلاحية تلك الوثيقة أكثر أهمية في عصر تتطور فيه أخطار الانتشار، ويتعين بذل الجهود لتهدئة الشواغل الأمنية للدول الساعية إلى امتلاك قدرات ردع نووي.

وأدى الانتهاك السافر للالتزامات الدولية، بما فيها تلك الواردة في مذكرة بودابست، من قبل إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى تقويض كامل النظام الأمني القائم على الأمم المتحدة. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن مسؤولين روس كبارا كذبوا في البداية، في محاولة للتهرب من المسؤولية، وذكروا أن أحكام المذكرة لا تنطبق إلا على استخدام الأسلحة النووية ضد أوكرانيا. وذهبوا إلى أبعد من ذلك في الآونة الأخيرة بالزعم أن المذكرة ما هي إلا إعلان لا يحمل قوة الاتفاق الملزم قانونا. وأتساءل، ما عساها تكون حجتهم المقبلة.

ويمكن للمرء كذلك الإشارة إلى التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠:

”بالاحترام الكامل لالتزاماتها القائمة فيما يتعلق بالضمانات الأمنية“. (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)، صفحة ٢٨)

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن أوكرانيا قد تضررت من جراء العدوان العسكري الروسي واحتلال أراضيها، فإنها تواصل اعتبار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عنصرا رئيسيا من عناصر النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. وسنواصل تقديم الدعم الشامل من أجل تنفيذها على نحو فعال، ومن ثم زيادة تعزيزها وإضفاء الطابع العالمي عليها. وتواصل أوكرانيا دعم تخفيض الترسانات النووية ووقف تحديث الأسلحة النووية وتقليص دور الأسلحة النووية في المذاهب العسكرية والاستراتيجية للدول بشكل عام.

تؤيد أوكرانيا إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وترى أن دخولها حيز النفاذ سيشكل خطوة ملموسة إلى الأمام في تحقيق الهدف النبيل المتمثل في إيجاد عالم آمن وسلمي خال من الأسلحة النووية. وندعو جميع الدول التي لم توقع أو تصدق على المعاهدة، وبخاصة الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، إلى القيام بذلك من دون مزيد من التأخير. كما نواصل تأييد بدء التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها، والتي ستكون أساسية للجهود الرامية إلى كبح الانتشار النووي والمضيِّ قدماً بهدف نزع السلاح النووي. وتوجه أوكرانيا نداء قويا من أجل إيجاد أرضية مشتركة بشأن مسألة المخزونات القائمة من المواد الانشطارية والبدء الفوري في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، في إطار مؤتمر نزع السلاح. ونؤيد تأييدا تاما، في ذلك الصدد، استمرار عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن أوكرانيا تؤيد جميع الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى الترويج للحفاظ على بيئة فضاء آمنة ومأمونة وللاستخدام السلمي للفضاء الخارجي على أساس منصف ومقبول بصورة متبادلة. وينبغي أن يُعتبر الفضاء الخارجي مصلحة عالمية مشتركة تُستخدم لمنفعة البشرية. ونحن نرى أنه ينبغي أن تسهم تدابير تحقيق الشفافية وبناء الثقة في أمن وأمان واستدامة الأنشطة في الفضاء الخارجي. وقد أيدت أوكرانيا، من ذلك المنطلق، إدراج بند في جدول الأعمال بشأن الفضاء الخارجي لدورة السنوات الثلاث القادمة لهيئة نزع السلاح، وتتطلع إلى إجراء مناقشات بناءة ترمي إلى إصدار توصيات جوهرية إلى الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وكذلك نهنئ باقي أعضاء المكتب.

إن الأرجنتين تعتبر آلية نزع السلاح مهمة للغاية، وعليه، يجب الحفاظ عليها. ويفخر بلدي بأنه ترأس هيئة نزع السلاح في العام الماضي. وقد رحبنا باختتام دورتها ومدتها ثلاث سنوات باعتماد التوصيات المتعلقة باتخاذ تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ونعلم أننا جميعا نفهم بعضنا بعضا عندما تتوفر الإرادة السياسية، وأن الحل التوفيقي يكون ممكنا حينما نصغي إلى بعضها بعضا.

ويطرح المشهد العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار تحديات تتطلب أن يعمل أعضاء المجتمع الدولي معا للتوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك، يعتقد وفد الأرجنتين أن أفضل سبيل لتحقيق تقدم ملموس هو من خلال إجراء حوار شامل للجميع وبناء، يراعي مصالح وشواغل جميع الدول الأعضاء.

ويعني الطابع التداولي والعضوية العالمية لهيئة نزع السلاح أنه يمكن في بعض الأحيان التوصل، من خلال الحوار، إلى

نقاط اتفاق، كما شهدنا في العام الماضي. وينبغي أن نتمكن، من خلال إجراء مناقشات صريحة في هذه الهيئة التداولية، من تحديد التدابير التي تمكننا من المضي قدما نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وبناء الثقة فيما يتعلق بأهداف الشفافية والتعاون والسلام، التي نصبو جميعا إلى تحقيقها. ولعل التوصيات المتعلقة بنزع السلاح النووي تمثل أفضل إرث لدورة السنوات الثلاث المقرر أن تختتم أعمالها قبل بضعة أيام فقط من بدء مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

تسلم الأرجنتين باهتمام البشرية المشترك باستكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا وتؤمن بفوائده للتنمية البشرية. وترى الأرجنتين أنه ينبغي عدم تسليح الفضاء الخارجي وأنه ينبغي أن يُستخدم، باعتباره جزءا من تراث البشرية، لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز السلام بين شعوب العالم. وتؤيد الأرجنتين إجراء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وحيث أنه لا توجد معاهدة من هذا القبيل، فإن اعتماد تدابير دولية لتحقيق الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي يمثل دون شك أمرا مناسبا وضروريا. وترحب الأرجنتين بتشكيل فريق خبراء حكوميين جديد، وتعتقد أن استنتاجات وتوصيات الفريق بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تشكل أساسا جيدا لمداولات الهيئة بشأن مسألة نرحب بإدراجها في جدول أعمال دورة السنوات الثلاث الجديدة.

وترى الأرجنتين أن هيئة نزع السلاح تمثل منتدى يجب المحافظة عليه والمداومة على استخدامه قدر الإمكان. وندعو جميع الوفود إلى توحيد الجهود واعتماد نهج عملي وبناء، يرفض الانقسامات العقيمة بغية التوصل إلى حصيلة ناجحة للدورة الحالية للهيئة. وتحقيقا لتلك الغاية، يمكنكم، سيدتي، أن تعولوا على دعم وفد الأرجنتين الكامل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): كما فعل الآخرون، اسمحوا لي أنا كذلك أن أشكر الأرجنتين على قيادتها الممتازة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في العام الماضي. فقد وضعت معيارا عاليا جدا، سنبذل قصارى جهدنا لاتباعه.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لهذه الدورة. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وأود أن أؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي.

أود أيضا أن أهنئ جميع الدول التي عملت، بروح من التوافق، من أجل بناء التوافق في الآراء العام الماضي، واعتماد التوصيات بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، منهية بذلك ١٨ من الشلل الذي اعترى الهيئة. وينبغي لنا أن نضع في الاعتبار ذلك المثال الإيجابي من أجل المفاوضات التي على وشك أن تبدأ.

ستبدأ هذا العام دورة جديدة للهيئة مدتها ثلاث سنوات، وستقدم استنتاجاتها قبيل المؤتمر القادم للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وسنستفيد من هذه الفرصة السانحة والعضوية العالمية في الهيئة من أجل تحسين استكشاف جميع التوصيات الممكنة في مجال نزع السلاح.

أود أن أنتقل الآن إلى جدول الأعمال المحدد للدورة. فيما يتعلق بالبند الأول، يمكننا جميعا أن نتفق على أن نزع السلاح النووي هدف طويل الأمد بالنسبة للمجتمع الدولي. ومنذ بداية عهد الأسلحة النووية، ما برحت قوتها العشوائية والتهديد الوجودي الذي تشكله على البشرية تشكل الدافع وراء العديد من المبادرات والمقترحات الرامية إلى القضاء عليها. وكانت هذه المسألة موضوع القرار ١ (د-١)، الذي أكد على هدف إزالة الأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الرئيسية القادرة على إحداث دمار شامل من الترسانات الوطنية. ومن المؤسف أنه، بعد ٧٠

عاما، لا تزال مسألتا نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي دون حل على جدول أعمال هيئة نزع السلاح.

وأود أن أؤكد مجددا اقتناع البرازيل بأن السبيل الوحيد لتأمين أنفسنا ضد الأخطار والمخاطر التي يشكلها الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية عن قصد أو عَرَضاً هو إزالتها بطريقة شفافة، وبصورة لا رجعة فيها وعلى نحو يمكن التحقق منه وفي إطار زمني متفق عليه بشكل متعدد الأطراف. وتعتقد البرازيل أن بإمكان الهيئة أن تركز مداولاتها على ثلاثة جوانب هامة تتعلق بنزع السلاح النووي، وهي الشفافية واللارجعة والتحقق. ويمكن للمناقشات المتعلقة بالتحقق أن تستند، في جملة أمور، إلى مبادئ التحقق من نزع السلاح التي اتفقت عليها الهيئة عام ١٩٨٨، والمناقشات الجارية في محافل مختلفة، مثل فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، التي ستبدأ هذا العام.

وبوصف البرازيل طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها ملتزمة التزاماً راسخاً بهدف عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرى أن المفتاح الرئيسي لاستدامة نظام عدم الانتشار يكمن في الحد من حوافز الانتشار. وأي نهج يركز حصرا على عدم الانتشار مع تجاهل إحراز التقدم اللازم في مجال نزع السلاح النووي هو نهج غير منطقي. إن استمرار وجود الأسلحة النووية يفاقم التوترات في جميع أنحاء العالم، ويعزز الشك ويعرقل التعاون فيما بين الدول. ومما يؤسف له أن ما تم حتى الآن من تخفيضات محدودة للأسلحة النووية يقابله استمرار تحديث الترسانات النووية وتحسين نوعيتها، الأمر الذي يسهم ببساطة في تدهور البيئة الأمنية الدولية. ويتعارض مع المنطق السليم أن نتصور أنه يمكن تعزيز الاستقرار الاستراتيجي من خلال الحشد العسكري الدائم وغير المسؤول الذي يتصدره تحديث ترسانات الأسلحة النووية ووسائل إيصال هذه الأسلحة. وهو بالتأكيد لا يجعلنا نشعر بأمان أكبر؛ في الواقع، إن العكس هو الصحيح.

ولذلك، من المهم أن تنظر الهيئة في مسألة تحديث الترسانات النووية في المناقشة التي تجريها خلال هذه الدورة الممتدة لثلاث سنوات.

إن إزالة الأسلحة النووية ليست فقط التزاما قانونيا متعاقدا عليه من جانب الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، لكنها أيضا واجب معنوي وأخلاقي على المجتمع الدولي بأسره. يجب أن يوضع في الاعتبار أن البرازيل شاركت بفعالية في العملية التي أدت إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونحن نفخر كثيرا بالنتائج المحققة كما أنها تشجعنا. بالإضافة إلى كون اتفاقية الحظر مكملة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها توازن مجال الأنشطة المعيارية لجميع أسلحة الدمار الشامل بحيث يمكن اتخاذ مزيد من الخطوات نحو تدميرها وإزالتها. إنها تمثل اعتماد المزيد من الأهداف الملموسة والإجراءات الناجحة من خلال ما يقرب من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة من أجل معالجة ثغرة قانونية أتاحت المجال لوجود تناقض معياري بشأن قبول وجود أشد أسلحة الدمار الشامل تدميرا ولاإنسانية. نرحب على وجه الخصوص بالدعم النشط للمفاوضات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية، الحائز على جائزة نوبل، وأكثر من ٤٠٠ من كيانات المجتمع المدني التي تمثلها الحملة في جميع أنحاء العالم. ونرحب بدعمهم الذي كان أمرا محوريا في نجاح المفاوضات.

وفيما يتعلق بالبند الثاني، والجديد، من جدول الأعمال، ليس هناك وقت أفضل من الآن لتوجيه نظر الهيئة إلى مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد شهدنا في السنوات الأخيرة سلسلة من الإنجازات في استكشاف الفضاء ذات آثار بعيدة المدى. وتؤمن البرازيل بضرورة أن يبقى الفضاء الخارجي بيئة للاستكشاف السلمي والعلمي من أجل الصالح العام للبشرية. نحن نشارك بانتظام في آليات بناء الثقة المتعددة الأطراف، مثل فريق الخبراء الحكوميين بشأن تدابير كفالة

الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي ناقش سبل منع عسكرة تسليح الفضاء الخارجي. نرحب بالتقرير النهائي لفريق الخبراء الحكوميين (انظر A/68/189)، الذي اعتمد بتوافق الآراء، ولا سيما تركيزه على التعاون الدولي فيما بين الدول المرتادة للفضاء والدول غير المرتادة للفضاء.

وعلى الرغم من ذلك، ترى البرازيل أنهذه التدابير لا يمكن ل أن تحل محل التطورات المعيارية في مجال الفضاء الخارجي، بما في ذلك، في جملة أمور، وضع صك ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. أود أن أسلط الضوء بشكل خاص على استنتاج الفريق الخبراء الحكوميين بأنه يمكن للتدابير السياسية الطوعية أن تشكل أساسا للنظر في المفاهيم والمقترحات المتعلقة بالالتزامات الملزمة قانونا. لذلك تدعم البرازيل المناقشات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في الهيئة بهدف منع سباق تسلح من هذا القبيل. إن للتوصيات الممكنة بشأن هذا الموضوع من هيئة عالمية متعددة الأطراف قيمةً كبيرةً بالنسبة للهيئة الفرعية المنشأة حديثا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح ولفريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب القرار ٧٢/٢٥٠. تتوقع البرازيل أن تحقق مختلف آليات الحوار نتائج ملموسة فيما يتعلق بهذه المسألة التي طال أمدها.

وتضطلع آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف بدور حاسم في تعزيز الحوار والثقة فيما بين الدول، وهي بالتالي تسهم في تعزيز السلام والأمن. وفيما يتعلق بهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة على وجه الخصوص، ولذكر بضع من النتائج الهامة للدورات السابقة، على سبيل المثال لا الحصر، نحن نؤكد على مبادئ عام ١٩٨٨ بشأن التحقق المذكورة سابقا، الأمر الذي يشكل عنصرا أساسيا في أي معاهدة لنزع السلاح، والمبادئ التوجيهية لعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي لعام ١٩٩٦، والمبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٩ بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، والتوصيات المتعلقة بالتدابير العلمية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية لعام ٢٠١٧. إن الحالة الأمنية العالمية الحالية هي في الواقع معقدة، وهناك العديد من التحديات التي تلوح في الأفق. ومع ذلك، تمكنت الهيئة من التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل محددة، واعتماد توصيات في أوقات حرجة. فلنحقق ذلك مرة أخرى.

السيد غالهوفر (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لهذه الدورة. نحن نتطلع إلى بدء هذه الدورة الجديدة تحت قيادتكم الممتازة وقيادة رئيسي الفريقين العاملين كي يتسنى للهيئة الاستفادة من اتفاقها الأول منذ عقدين تقريبا، الذي تم التوصل إليه في العام الماضي، وإحراز تقدم في الدورة. وينبغي لنا الارتقاء إلى مستوى الولاية المناطة بِنَا، على النحو المبين في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والاتفاق على توصيات محددة لتقديمها إلى الجمعية العامة.

يمكن أن تعتبر السنة الماضية نقطة تحول بشأن مسألة نزع السلاح، ابتداء من الاتفاق الأول الذي تم التوصل إليه في هيئة نزع السلاح في ٢٠ عاما تقريبا، وتتوج باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، مع منح جائزة نوبل للسلام للحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية.

وعلى أساس المبادرة الإنسانية التي انبثقت عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، فإن المعاهدة الجديدة تضع في صميمها الشواغل الإنسانية، عوضا عن المفاهيم الأمنية المجردة وغير المحددة عن عمد. والمعارف المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، التي اكتسبت من خلال المبادرة الإنسانية، أدت إلى موجة كبيرة من الإرادة السياسية لحظر هذا النوع النهائي من أسلحة الدمار الشامل.

وعلى غرار الاتفاق في هيئة نزع السلاح، تعتبر المعاهدة إنجازا تاريخيا وتنهي ٢١ سنة من الجمود في وضع القواعد والمعايير في مجال نزع السلاح النووي الذي ظل قائما منذ اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والمعاهدة في طريقها لبدء النفاذ، وقد صدق عليها البرلمان النمساوي مؤخرا بالإجماع، مما يسمح لنا بإيداع صك تصديقنا قريبا. وأغتنم هذه الفرصة لكي أدعو الدول الأخرى إلى التوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية حتى تدخل حيز النفاذ في موعد مبكر.

وفي الوقت نفسه، شهدنا ونددنا بالتجارب النووية والصاروخية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وهناك خطر حقيقي من أن استمرار وجود الأسلحة النووية دون تحقيق تقدم موثوق به نحو إزالتها، مع الإصرار على أن الأسلحة النووية لا غنى عنها للأمن الوطني، قد يدفع البلدان في حالة أمنية مكشوفة إلى استنتاج أنه ينبغي لها أيضا أن تحصل على أسلحة نووية.

ونشهد أيضاً تراجعا مقلقا للغاية في المواقف تجاه نزع السلاح النووي في أماكن أخرى. فالتحديث والتحسين والاستثمار المتزايد في الأسلحة النووية يتعارض بشكل مباشر مع الإرادة المعلنة، بل ومع الالتزامات المتعهد بها، لإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي. إن المذاهب الأمنية الجديدة قد خفضت عتبة استخدام الأسلحة النووية، كما أن نظم الإيصال الجديدة والأسرع تخفض إلى حد بعيد أزمنة الاستجابة المتاحة، مما يجعل الحسابات الخاطئة والأخطاء التي يمكن أن تهدد بقاء الجنس البشري ذاته أكثر احتمالا. وتزداد تلك المخاطر تفاقما بسبب خطر الإرهاب ومواطن الضعف الجديدة أمام الهجمات الإلكترونية.

وكل هذا يؤكد حقيقة أن الأسلحة النووية والخطر الدائم الذي تمثله لا يمكن أن يوفرا الأمن. فالمنطق وراء مفهوم الردع المتبادل والتدمير المؤكد المتبادل معيب تماما، بل أن الخطر المذهل الذي يمثله مجرد وجود تلك الأسلحة – كما يتضح من العديد من الحوادث والحسابات الخاطئة في الماضي – لم يتزايد إلا في عالمنا اليوم. ومعاهدة حظر الأسلحة النووية تضع خطوة جريئة أولى نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، وقد أقرتها أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهي تفعل ذلك بطريقة تدعم النظام المتعدد الأطراف القائم لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين بالكامل وتتسق معه.

ومعاهدة حظر الأسلحة النووية تكمل معاهدة عدم الانتشار، التي هي حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي العالمي والدعامة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي، وتسهم في تنفيذ مادته السادسة. ففي نهاية المطاف، كان من الواضح دائما أنه لا يمكن استيفاء المادة السادسة دون وجود قاعدة حظر ملزمة قانونا. وسيحتاج الأمر إلى اتخاذ تدابير إضافية، كما توضح المعاهدة. والواقع أن المعاهدة تسمح عن قصد بمسارات مختلفة، بما في ذلك التحقق، بغية استيعاب الاحتياجات المختلفة لعمليات نزع السلاح النووي في المستقبل.

إن الإرادة السياسية الواضحة التي أعربت عنها أغلبية كبيرة من الدول يجب أيضا أن توجه المناقشات في هيئة نزع السلاح وأن تجد طريقها إلى التوصيات التي كُلفنا بتقديمها إلى الجمعية العامة. وفي ضوء التطورات الخطيرة وغير المقبولة في مجال الأسلحة النووية، فإن استمرار الوضع الراهن لن يكون في صالح الأغلبية العظمى من الدول. ونأمل، خلافا لما كان عليه الحال في السنوات الماضية، أن نتمكن من الاتفاق على نص يعبر عن رغبتنا المشتركة في عالم خال من الأسلحة النووية، ويرفض سباقات التسلح الجديدة ويضع الشواغل بشأن الجنس البشري، بما في ذلك العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، في صلب أولوياتنا.

ويمكن للمداولات البناءة والاتفاقات هنا في نيويورك أن تساعد أيضا في توجيه المفاوضات المقبلة في دورة اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار في جنيف. وتظل النمسا ملتزمة تماما بمعاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، والركيزة الأساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وعنصرا هاما في مواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية. والنمسا ملتزمة بتوطيد معاهدة عدم الانتشار والحفاظ عليها باعتبارها أولوية رئيسية.

لذلك، لا يزال بلدي يؤيد بقوة التبكير ببدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونتطلع إلى نتائج العمل المستمر لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والحصول على نتائج ملموسة في وقت مبكر. وفي رأينا أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، شأنها شأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، سنشئ نظاما قانونيا فعالا، وهو الأمر المطلوب لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وتقر النمسا تماما بالحق غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، كما هو مبين في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. ولكن، على أي حال، ينبغي ممارسة هذا الحق بتطبيق أعلى معايير السلامة والأمن وإدارة النفايات وعدم الانتشار. بيد أن القانون الدستوري النمساوي لا يحظر الأسلحة النووية فحسب، بل يحظر أيضا المرافق المصممة للحصول على الطاقة عن طريق الانشطار النووي. وقد تم التأكيد على ذلك مجددا في التزام الحكومة النمساوية بسياستنا المناهضة للطاقة النووية، مع مراعاة مبدأ الاختيار الحر لمزيج الطاقة. وأعيد تأكيد هذا المبدأ الأساسي في القرار ٦٦/٢٨٨، الذي أقر الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع التسليم بأن أنشطة البلدان فيما يتعلق بمسائل الطاقة الأوسع ذات أهمية كبيرة، وأن البلدان قد تحدد أولوياتها وفقا لتحديات كل بلد منها وقدراته وظروفه، بما في ذلك مزيج الطاقة المتوفر لديه.

وإزاء هذه الخلفية، من الواضح أن أي صياغة قد تفسر على أنها تعزز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل توليد الطاقة بشكل عام، لا تتسق مع النتيجة التي ذكرتها آنفاً، والتي تم التوصل إليها على أعلى مستوى سياسي. علاوة على ذلك، وكما أكد وفدي مرارا خلال دورة السنوات الثلاث السابقة، فإن أي مناقشات بشأن هذا الموضوع يجب أن تجرى في المحافل ذات الصلة، على النحو الذي حددته الجمعية العامة، أي في القرار ١١٤٥ (د-١٢) المتصل بالعلاقة بين الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والنمسا تؤيد تماما موقف الاتحاد الأوروبي بشأن الجوانب الفضائية. وأود أن أضيف فحسب أن النمسا تشارك بقوة في مجال الفضاء، ويشرفها استضافة مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي في فيينا. ونأمل أن تؤدي هذه الدورة إلى مداولات مثمرة في هذا المجال الأهم، ونشكر أستراليا على ورقة العمل التي قدمتها بمقترحاتها الأولية، والتي نتطلع إلى مناقشتها.

أخيرا، فيما يتعلق بأساليب العمل، وكما في السنوات الماضية، مازلنا نؤيد دعوة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لتوفير الخبرة الفنية ذات الصلة – على سبيل المثال، عن طريق وصلة الفيديو – على النحو المحدد في القرار ٦١/٩٨. كانت العروض التي قدمها خبراء من الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية سمة مميزة ومفيدة للغاية في جميع عمليات نزع السلاح الأخيرة، من الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل لمنع

الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وبالطبع، المفاوضات المؤدية إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. وقد حان الوقت لانفتاح هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح على هذه المدخلات الأكثر قيمة وإتاحة هذا المورد المهم لنا. وهناك العديد من النماذج لدمج هذه العمليات في هيئة نزع السلاح. وندعو إلى استمرار إجراء المداولات والعروض لتوضيح المسائل ذات الصلة بالمناقشات الجارية، حسب تقدير الرئيس، وإمكانية أخذ الكلمة من وقت إلى آخر خلال المداولات، مرة أخرى، وفقا لتقدير الرئيس.

وفي الختام، فإننا نتطلع إلى البناء على الزخم الذي تحقق نتيجة النجاح الجزئي في العام الماضي، والزخم الحالي في مفاوضات نزع السلاح لتحقيق تقدم ملموس في مداولات هذا العام. ونشجع الهيئة على مواصلة البحث عن سبل لتحسين أساليب العمل والتمكين من مداولات بناءة أكثر تركيزا.

السيد ديف ناث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): ينضم وفدي إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨. ونهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين ورؤساء الأفرقة العاملة على انتخابهم، وأغتنم هذه الفرصة، سيدتي، لكي نسجل تقديرنا للعمل الممتاز الذي قام به سلفكم. ونشكر أيضا نائب الممثل السامي للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على تشاطر أفكاره وتحديد التحديات والفرص أمام هيئة نزع السلاح خلال هذه الدورة. ونحن نستمد الإلهام من التقدم الذي أحرزته الهيئة في العام الماضي في مجال الأسلحة التقليدية وبعد الجمود الذي طال أمده.

وبنغلاديش تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونؤكد مجددا الأهمية التي نعلقها على هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية الوحيدة ذات العضوية العالمية لبناء وتشجيع توافق الآراء بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بنزع السلاح العام والكامل، بما في ذلك نزع السلاح النووي. إن الحالة الأمنية التي تزداد اضطرابا في جميع أنحاء العالم تشكل حالة ملحة موجبة لتنشيط آلية نزع السلاح برمتها، بما في ذلك الحفاظ على الاهتمام المتجدد والزخم المكتسب في عمل الهيئة.

وتؤيد بنغلاديش فكرة متابعة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بنفس القدر من النشاط من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ولا يزال الاحتفاظ بالترسانات النووية وتحديثها ونشرها يشكّل تهديدات خطيرة للبشرية قاطبة ولصون السلام والأمن الدوليين. ولا يؤدي أي خط فاصل مصطنع يوضع بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار إلا إلى دق إسفين في جهودنا الجماعية لتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية بطريقة غير تمييزية لا رجعة فيها وقابلة للتحقق.

ولذلك تقف بنغلاديش لدعم أي جهود بناءة لتطوير العمل بشأن الصكوك القانونية الدولية والمعايير التي تقع ضمن اختصاص آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ونؤكد مجدداً تأييدنا لبدء المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية على النحو الذي توخاه القرار ٧٢/٢٥١.

وفي الوقت نفسه، نذكّر باعتماد الجمعية العامة التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في العام الماضي، التي تنص على الحاجة الماسة إلى فرض حظر شامل على الأسلحة النووية بالنظر إلى العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية المحتملة. وتحث بنغلاديش جميع الدول الأعضاء، بوصفها من الدول الموقعة على المعاهدة، على اتخاذ نهج عملي إزاء هذا الصك والتسليم بنهجه التدريجي والشامل للجميع لتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية. ونكرر

اعتقادنا الراسخ بأن تنفيذ المعاهدة سيزيد من تعزيز وترسيخ الأهداف الشاملة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك تلك الواردة في المادة السادسة منها.

ونؤكد على استمرار صلاحية التعهدات التي تبنتها الدول الحائزة للأسلحة النووية أثناء المؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة عدم الانتشار لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ونحث الدول على العمل نحو تحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية وفقاً لالتزاماتها القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

ونشدد كذلك على أهمية وجود ضمانات عالمية وغير تمييزية وملزمة قانوناً من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالامتناع عن استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها. ولا يزال هذا الأمر يشكل أولوية دائمة بالنسبة لنا، ريثما يتم القضاء التام على الأسلحة النووية، الأمر الذي يظل الضمان المطلق الوحيد ضد استعمالها أو التهديد باستعمالها. ونسلّم بالدور الحاسم الذي تضطلع به المناطق الخالية من الأسلحة النووية في الدفع قدماً بالهدفين المتمثلين في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونشدد على الحاجة إلى أن تتصرف جميع الأطراف المعنية بحسن نية لتحقيق توافق في الآراء بشأن القرارات المتخذة خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

ونحن نؤيد بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وبناء على ذلك، فإننا نكرر الدعوة التي وجهناها إلى مؤتمر نزع السلاح إلى الاتفاق، دون مزيد من التأخير، على برنامج عمل شامل ومتوازن من أجل الشروع في الأعمال الموضوعية التي طال انتظارها. ونؤكد من جديد على الحق غير القابل للتصرف لكل دولة من الدول الأعضاء في السعي إلى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقاً لضمانات السلامة والتدابير الأمنية ذات الصلة.

ونظل ملتزمين، في سياقنا الوطني، بمواصلة تعميق التعاون القائم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من الشركاء الدوليين لتعزيز قدرتنا على هذا الامتثال.

وتؤكد بنغلاديش أهمية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما أن الفضاء الخارجي هو تراث مشترك للبشرية. ونؤيد تركيز الاهتمام الذي منحته هيئة نزع السلاح لهذه المسألة. وما برحنا نؤيد بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع صك ملزم قانوناً لمنع سباق التسلح. ولهذا الغرض، ننظر إلى مشروع المعاهدة المعنون ”معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي“، الذي قدمه كل من الاتحاد الروسي والصين، بوصفه أساساً جيداً للمضي قدماً بهذا العمل. وفي انتظار بدء هذا العمل، نشدد على ضرورة التقيد بالنظام القانوني القائم فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي وغيره من الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونتطلع إلى تشكيل فريق الخبراء الحكوميين المكلف بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٧٢ بالنظر في العناصر الجوهرية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتقديم توصيات بشأنه بما في ذلك، في جملة أمور، منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وتُسلم بنغلاديش كذلك بالحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأعضاء في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية حصراً. وعلى التوازي مع أول ولوج لنا إلى الفضاء الخارجي مع الإطلاق الوشيك للساتل الخاص بنا المخصص للمعلومات والاتصالات، فإننا نعمل نحو الحصول على عضوية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

ونحن على ثقة بأنه في ظل قيادتكم، سيدتي الرئيسة، ستكون هذه الدورة لهيئة نزع السلاح قادرة على المضي قدماً

في عملنا في الاتجاه المنشود. ونؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، على الدعم غير المحدود من وفد بلدنا لعملكم وعمل رؤساء الأفرقة العاملة.

السيد إبراهيم (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدتي الرئيسة، على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح في الدورة الموضوعية لهذا العام. وبينما تديرون أعمالنا، سيدتي، فإن وفد بلدي على ثقة بأن خبرتكم ستوجه مداولاتنا ونؤكد لكم تعاوننا الكامل. وأودّ أيضاً أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم، السفيرة غابرييلا مارتينيك ممثلة الأرجنتين، على قيادتها ومساهماتها. ونهنئ أيضاً أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم ونعرب عن خالص تقديرنا للممثل السامي لشؤون نزع السلاح على ملاحظاته.

تؤيد نيجيريا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز والبيان الذي أدلي به بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

وتؤكد نيجيريا على أهمية هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة ضمن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة. وبينما نُسلّم بفائدتها وإمكاناتها باعتبارها المحفل المختص لمعالجة المسائل المتعلقة بالنزع الشامل للسلاح النووي، نود أن نَذْكُر أن هيئة نزع السلاح بحاجة إلى تبسيط أساليب عملها وتحسينها بغية تمكينها من إنجاز ولايتها، مع الإشارة بصفة خاصة إلى نزع السلاح النووي باعتباره الأولوية القصوى، والتصدي بوضوح لتحديات عدم الانتشار.

يرحّب وفد بلدي باختتام الأعمال واعتماد التوصيات بتوافق الآراء بشأن ”تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية“ خلال دورة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٧، ويعرب عن أسفه لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، وخلال هذه الدورة، يأمل وفد بلدي أن يشهد التوصل إلى نتائج بعيدة المدى على التوصيات الواضحة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

ويظلّ استمرار وجود الأسلحة النووية يمثّل تهديداً وجودياً للبشرية جمعاء. إن تكلفة صيانة وتحديث تلك الأسلحة هائلة ولا يمكن تبريرها على حدّ سواء بالمقارنة مع الموارد المخصصة من الدول للمزيد من المشاريع الإنتاجية والمفيدة التي يمكن أن تعزز النمو والتنمية والرخاء وغيرها من المظاهر السلمية والإيجابية للمساعي البشرية. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليسلّط الضوء مرة أخرى على فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦، التي تؤكد أن التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ويشدد وفد بلدي على أن إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتوقف على الامتثال الصارم لأركانها الثلاثة، وهي: نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وبينما نستعد للمؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، الذي سيُعقد في عام ٢٠٢٠، يأمل وفد بلدي أن تكون الجهود التي تبذلها جميع الدول الأعضاء موجهة نحو تعزيز المعاهدة من خلال تدعيم ركائزها الثلاث بحق.

ويكرر وفد بلدي التأكيد على رأيه القائل بأن العواقب الإنسانية الكارثية التي يمكن أن تنجم عن الاستخدام المتعمد أو غير المتعمد لانفجار الأسلحة النووية ينبغي أن تكون بمثابة سبب مقنع لجميع الدول لمعالجة مسألة استمرار حيازة هذه الأسلحة. فلا تزال الأسلحة النووية هي أقوى أدوات الدمار الشامل، وينبغي أن يكون القضاء التام عليها هو الهدف النهائي لجميع عمليات نزع السلاح في إطار الطيف العريض من الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة لتحقيقها. وفي هذا الصدد،

يرحب وفد بلدي ترحيبا حارا باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، تلك المعاهدة التاريخية التي تم فتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ولا يزال وفد بلدي يفخر بمشاركته بنشاط في العملية التي أفضت إلى اعتماد المعاهدة، كما أنه كان من أوائل البلدان التي وقعت على هذا الصك. ونحن نسترشد في التزامنا هذا بموقف نيجيريا المبدئي بشأن تخليص العالم من السلاح النووي.

وبوصفنا دولة طرفا في معاهدة بليندابا، ترحب نيجيريا بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. والمعاهدة هي بمثابة درع لقارة أفريقيا، بما في ذلك عن طريق منع وضع أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر تجارب الأسلحة النووية فيها. وبوصف ذلك تدبيرا لضمان تخليص العالم من الخوف من الأسلحة النووية أو إمكانية استخدامها، يدعو وفد بلدي جميع الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الرامية لتكرار هذا التدبير في الأجزاء المتبقية من العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

ما برحت نيجيريا تشدد باستمرار على الحاجة إلى الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، وتشدد في هذا السياق على أهمية منع تسليح الفضاء الخارجي من أجل الحفاظ على السلم والأمن للبشرية جمعاء. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة التفاوض لإبرام معاهدة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ووضع تدابير مؤقتة للشفافية وبناء الثقة تحقيقا لهذه الغاية.

ولا تزال نيجيريا ملتزمة باستخدام قدراتها في مجال علوم الفضاء لأغراض التنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، شرعنا في العديد من المشاريع الإنمائية التي يشمل بعضها، في جملة أمور، مؤشر الكشف عن التصحر وتحليل عدم التماثل السكاني وتقييم انبعاثات الكربون. وتعتقد نيجيريا اعتقادا راسخا أن تكنولوجيا الفضاء تنطوي على إمكانات هائلة لإفادة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وفي هذا الصدد، فإن الأمم المتحدة بحاجة إلى تعزيز المساواة وعدم التمييز في الوصول إلى الفضاء الخارجي، بغض النظر عن مستويات التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية أو العلمية.

تود نيجيريا أن تسلط الضوء على الجهود التي تبذلها مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح من حيث إسهامها في بلورة تدابير لنزع السلاح والتصدي للتحديات المستقبلية الأخرى. ويلاحظ وفد بلدي الإسهام القيم لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، ولا سيما في الجهود التي يبذلها لضمان وضع برنامج قوي لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية للعديد من الدول في القارة الأفريقية. ويعد وفد بلدي بالعمل بلا كلل من أجل تنفيذ ولاية هيئة نزع السلاح على النحو المبين في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح.

أخيرا، وإذ نبدأ دورة جديدة، وإذ نشرع في المداولات في الأيام المقبلة، لا يزال وفد بلدي يأمل أن تبدي الدول الأعضاء مرونة في نهجها إزاء المهمة المقبلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.